

البيان العشري¹ الجديد العشرية أو الهمجية

الصياغة الرئيسية للبيان

آلان كايي Alain Caillé

ترجمة

عبد الفتاح الزين

عضو اللجنة العلمية

رئيس فضاء الوساطة

<https://espacemediation.org>

الحركة المناهضة للنفعية في العلوم الاجتماعية

2026

¹ نضع مقابل العشرة convivialité على أن العشرية هي مقابل لمفهوم convivialisme والعشري مقابل لمصطلح convivialiste. وهي مقابلات اعتمدناها في ترجمة البيان الثاني للعشرة. وتجدر الإشارة على الرابط التالي:

[ه.م.] <https://convivialisme.org/wp-content/uploads/2023/06/Arabe-2nd-manifeste-convivialiste.pdf>

ملحوظة: [ه.م.] = هامش المترجم

استهلال: نحو إعلان ترابط *interdépendance* عام

إن الهدف من هذا البيان الجديد العشري ليس إضافة بيان إلى كل ما هو موجود سابقا. إن الهدف منه المساعدة على إطلاق دينامية. إنها دينامية البقاء [على قيد الوجود]. فلأسباب عديدة، يكشف مستقبل كوكبنا ومستقبل البشرية عن نفسيهما كل يوم بشكل أكثر قتامة وشدّة. فالواجهة بين القوى الاقتصادية، والمالية، والعسكرية، والتقو علمية techno-scientifique التي أصبحت هائلة بشكل متزايد، والاستغلال المفرط للطبيعة وتسارع ظاهرة الاحتباس الحراري اللذين لا يتركان لنا خيارا يذكر. كل هذه العوامل، في الواقع، تساهم في صراع الجميع ضد الجميع، وفي حالة من الهمجية المتزايدة؛ يصبح فيها الإنسان مرة أخرى ذئبا للإنسان. والآن، في السنوات القليلة المقبلة على أبعد تقدير، ستكون البشرية مدعوة إلى أن تصبح واعية تماما بذاتها. هل تريد أن تواصل مسيرتها نحو الهيمنة المفرطة *surpuissance*، وبالتالي الهمجية، مع خطر شبه مؤكد باختفائها (أو اختفاء العدد الأكبر من أفرادها)؟ فهل ستظهر [البشرية]، على العكس من ذلك، أنها مستعدة وقادرة على احتواء قوتها من أجل وضعها في خدمة الصالح العام؟

كيف يمكن للبشرية أن تصبح واعية بذاتها؟ بالتأكيد ليس بجمع أصوات أو آراء كل إنسان. فالسبيل الوحيد الممكن، بما أننا نتحدث عن الوعي، هو العمل على جمع بعض من أعلى السلطات الفكرية والأخلاقية والعلمية والدينية (الأكثر شهرة على كل حال، وبالتالي الأكثر تأثيراً) التي تمثل التقاليد الخاصة بمختلف المناطق الثقافية على هذا الكوكب. ويمكن اعتبار كلٍ منها المؤتمن [على هذه التقاليد] وبالتالي عليه الخروج [من هذا الجمع] بعمل فكري عريق ^لمُستلهم من قرون ثقافية. عمل يقوم على سبل درء العنف وتجنب حرب الجميع ضد الجميع.

صحيح أن الكلام أضعف من بالسلاح، وأن النوايا الحسنة لا تكفي. ولكن إذا تمكنت الشخصيات المجتمعة من التوصل إلى اتفاق الحد الأدنى حول ما يجوز للبشر أن يرغبوا فيه ويفعلوه أو على العكس، حول ما هو ممنوع عليهم، فسيكون ذلك بداية صدمة عالمية، وقوة لا يمكن مقاومتها. موجة صدمة يغذيها الفهم الواضح للترابط العام الذي نعيش فيه. ترابط بين جميع البشر ومع الطبيعة، لا يمكن لأحد أن يهرب منه.

من سيختار هذه الشخصيات ووفق أية معايير؟ لا توجد إجابة جيدة مسبقة على هذا السؤال. كل ما يمكننا فعله في الوقت الراهن، هو دعوة المنظمات غير الحكومية والشبكات التي نذرت نفسها للصالح العام خدمة للإنسانية للانضمام إلى هذه الدينامية. سيكون على كل شخص إعداد تمثله الخاص لما هو مسموح به وما هو غير مسموح به والدفاع عنه، إذا أردنا أن يكون للبشرية مستقبل. وإذا أمكن، مستقبل مشرق. ويمكن اعتبار الوثائق التي ستصوغها كل شبكة من الشبكات المنخرطة في هذه الدينامية وثائق تحضيرية للاجتماع (أو الاجتماعات)، التي ستشارك فيها الشخصيات التي ستتم تعبئتها ويمكن أن تفضي هذه الاجتماعات إلى بيان ترابط عام.

و من جانبنا، نرى أن هذا البيان الجديد العشروي بمثابة إحدى وثائق العمل، التي يمكن طرحها للنقاش إلى جانب وثائق أخرى من نفس النوع.

ملاحظة: لمن قد تقلقه فكرة تكليف مجموعة من الحكماء بمناقشة المعايير الأخلاقية للبشرية متحدثين من علٍ إلى البشر العاديين، نجيبهم بأنه إذا كانوا حكماء، فسيمكنهم معرفة كيف يجب اتخاذ جميع القرارات الملموسة، متى تمّ تحديد المبادئ العامة، والتي لا يمكن اتخاذها إلا من قبل البشر العاديين ذوي النوايا الحسنة. إن هذه المبادئ العامة، وإعمال البعض منها هو ما سيقع على عاتقهم إعلانها. فلا يمكن أن تكون هذه المبادئ إلا انعكاساً للأخلاقيات العملية التي على كل الأفراد والجماعات إعمالها كل على مستواه، في إطار الانشغال بالصالح العام.

مقدمة. لماذا بيان جديد عشروي؟

لقد تأسست الحركة العشروية منذ أكثر من عقد من الزمن من أجل الإجابة على التحديات التي لم تعد الإيديولوجيات السياسية الحديثة - الليبرالية والاشتراكية، والشيوعية، والفوضوية -، والتي نحن ورثها، قادرةً على رفعها. نحن بحاجة إلى أسس فلسفية جديدة. ولهذا السبب، فإن العشروية تقوم على مبادئ تأسيسية. وفن العيش المشترك هو قلبها. القدرة على التعايش، والتفتح، وحتى المعارضة دون قتل بعضنا البعض. وهذا بالأساس، هو ما سعت جميع الأديان والأنساق الفلسفية في العالم إلى القيام به. إن الفوضى التي نجد أنفسنا فيها اليوم ترجع إلى حد كبير إلى حقيقة أننا لم نعد نعرف أيُّ من هذه الأنظمة التي ينبغي أن نكرس أنفسنا لها، ولا أيًّا من الموارد الثقافية والفلسفية نستمد هذا.

إن الإيديولوجيات السياسية للحدثة الغربية لم تندثر، لكنها أثبتت عجزها عن تسليط الضوء على حاضرنا، فما بالك بمستقبلنا. كما أنها تميل إلى تجاهل التقاليد غير الغربية، وتجاهل محدودية موارد الأرض. وعلى هذا التقادم للخطابات الكبرى، تزدهر النيوليبرالية (أو الليبرالية الجديدة) néolibéralisme؛ إذ تقدم نفسها كحلٍ تلقائي لجميع المشاكل. حلٌ تبسيطي، ولكنه فعال ظاهرياً. يقوم على بديهيتين:

1. إغراء الربح أمرٌ جيد.

2. المجتمع غير موجود. لا يوجد سوى أفراد مدفوعين بإغراء الربح.

وهاتان البديهيتان كاذبتان وضارتان. فلا يمكن أن ينجم عنهما سوى تفكك جميع الروابط الاجتماعية، وصراع الجميع ضد الجميع، والتطلع العام إلى القوة - المطلقة la toute-puissance، والتدهور الذي لا رجعة فيه لبيئتنا. إنهما يجعلان الوجود إشكالي أكثر فأكثر، باستثناء النخبة المالية التي لا جذور ترابية لها مع ما يرتبط

بها. إن النيوليبرالية، في تقويضها للديمقراطية وتغذيتها لامتيازات، قد أدت إلى انعدام الأمن المتزايد، وتدهور البيئة، وحركات الهجرة الجماعية. وهو ما يثير بدوره ردود فعل قوية أكثر فأكثر، والتي لا تعالج الأسباب الحقيقية للاضطراب. وأمام الشعور باليأس الشديد الناجم عن فقدان الروابط الاجتماعية - في الغالب بسبب تدهور الوضع الاقتصادي للأغلبية - يبدو أن العلاج الوحيد هو اللجوء إلى القومية أو العنصرية أو الذكورة أو الأصولية. وبما أن المجتمع يتفكك، ولا نجد في ذلك ما يفيدنا، فلنجعل أمتنا قوية قدر الإمكان. لنعد بناء مجتمعنا، ولكن فقط بين أولئك الذين لهم نفس لون البشرة مثلنا، ونقتسم معهم نفس الدين والتراث الوطني. ولنوكل مستقبلنا إلى زعيم سلطوي قادر على حمايتنا من كل من لا يشبهنا ولا يفكر مثلنا.

نرى نفس هذا السيناريو يتكرر في جميع أنحاء العالم. إن الدمار الناجم عن هيمنة الإيديولوجية النيوليبرالية أو الليبرالية libertarienne، والرأسمالية الريعية والمضاربة يجلب إلى السلطة قادة يريدون الذهاب إلى أبعد من ذلك فيما يتعلق بإلغاء القيود الاقتصادية، والبيئية، وتدمير الدولة. المفارقة واضحة فقط. فالناخبون يصوتون لسياسيين (أو سياسيات) دوماً نيوليبراليين راديكاليين بشكل أكبر لأنهم يقدمون أنفسهم كالعادة على أنهم أكثر قومية وعنصرية. فمن جهة، موضوعياً، يساهم هؤلاء في انخفاض مستوى معيشة الأغلبية (على المدى القصير أو المتوسط)، ولكنهم، ذاتياً، يوفر لهم المزيد من المعنى والأسباب للعيش والأمل. إن الناخبين يستنكرون آثار سياساتهم (المنسوبة إلى آخرين)، ولكنهم يتعلقون بالعلاجات الخيالية التي يطالبون بها للوصول إلى السلطة. ضمن هذه الحلقة المفرغة؛ تسجن المجتمعات بشكل متزايد، وتنهار كل قيم الحقيقة، والإنسانية، والعدالة. لا تهم الحقيقة، والوقائع، والقانون، طالما أنني أشعر بالعظمة والقوة في ظل الرجل الأعظم.

إن هدف العشرية هو الإشارة إلى منفذ ممكن للخروج من هذا المأزق باقتراح بعض مبادئ الحياة المشتركة التي من المرجح أن يتفق عليها غالبية البشر بما يتجاوز تنوع الثقافات.

مبادئ العشوية (تذكير)

لقد ولت حقبة الحلول المصممة في الغرب، والتي يفترض أنها صالحة للجميع، في كل زمان ومكان. حان الوقت لصياغة مبادئ يمكن تطبيقها من فيجي Fidji إلى القطب الشمالي، ومن أمريكا الجنوبية إلى جنوب شرق آسيا وتمنحنا ردود الفعل، التي تلقيناها عقب صدور أول بيانين عن العشرة، بعض الأسباب للاعتقاد بأن مبادئ العشوية يمكن أن تكون كونية فعليا، يتم تلخيصها والاعتناء بها في معظم أنحاء الكوكب². وقد أثار البيان الأول، الذي حمل العنوان الفرعي "إعلان الترابط"، اهتمام فلاسفة صينيين ويابانيين وكوريين بارزين؛ حيث رأى الصينيون في فكرة الترابط العشوي صدى للفكر القديم للـ *gongsheng*³، ورأى اليابانيون فيه ما يعادل مفهوم الكيوسي⁴ *kyōsei* أما البيان الثاني، فقد وقّع عليه ما يقرب من ثلاثمائة شخصية فكرية من ثلاثة وثلاثين بلدا مختلفا، ومن توجهات إيديولوجية وسياسية متنوعة أيضا. وقد ترجم البيانان إلى حوالي عشر لغات [وقد ترجم البيان الثاني إلى اللغة العربية⁵]

لم يجعل بروز العولمة وعينا بالترابط العام الذي نجد أنفسنا فيه فحسب أصبحنا نشعر به من الآن فصاعدا. إن الأمر لا يتطلب سوى رؤية فيروس كوفيد، في غضون أسابيع قليلة، كيف انتقل من سوق (أو مختبر) صيني حتى الأماكن النائية في إفريقيا. فنحن جميعا، أفرادا أو مجتمعات، كائنات حية وغير حية، مرتبطون ببعضنا البعض. وعلى عاتقنا يقع تحمل المسؤولية عن ذلك، ولو تعلق الأمر بضمان بقائنا الشخصي.

2 انظر: Manifeste convivialiste. Déclaration d'interdépendance, Le Bord de l'eau, Lormont, 2013. Internationale convivialiste, Second manifeste convivialiste. Pour un monde post-néolibéral, Actes Sud, Arles, 2020. تم التوقيع على البيان العشوي الثاني من طرف حوالي ثلاثمائة شخصية فكرية أو ناشطة من ثلاثة وثلاثين دولة مختلفة. [ه.م.]

³ يشير فكر الكونكشينك 共生 في الصينية، إلى النظرة العالمية كمجموعة من الكيانات المتراكبة والمتعايشة والمتطورة بشكل مشترك. وهو مفهوم يستخدم في الصين واليابان كإطار مرغوب فيه للتفكير في السياقات الاجتماعية والبيئية والسياسية. ويتأسس على مفاهيم مثل الوحدة بين السماء والإنسان، ووحدة جميع الكائنات والإنتاج المشترك، وهو ما يميزه عن العشوية الأوروبية. [ه.م.]

⁴ كيوسي 共生 في اليابانية. والمصطلح عبارة عن توليف بين رمزين يابانيين: kyō، ويعني التعاون والعمل معا. و"sei" ويعني الحياة. وكيوسي مفهوم ياباني يعني "العيش والعمل معا من أجل الصالح العام"، ويشجع على التعاون والازدهار المتبادل في ظل منافسة سليمة وعادلة. ويتجسد بالتزام جميع الشعوب بالعيش في ونام والمساهمة في بناء مستقبل أفضل، مع مراعاة جميع أصحاب المصلحة، بما يتجاوز المنافع الاقتصادية البحتة.

⁵ توجد الترجمة العربية على الرابط التالي: <https://convivialisme.org/worldwide> [ه.م.]

بعد مناقشات عديدة، اتفقت الشخصيات الفكرية والملتزمة التي تتبنى مفهوم العشروية على خمسة مبادئ وضرورة قطعية، والتي يجب على أي مجتمع بشري يرغب في أن يكون بما يكفي قابلاً للعيش جيد وبالتالي مستداماً، عليه أن يحترمها بشكل مطلق.

- مبدأ الطبيعة الطبيعية المشتركة commune naturalité لا يعيش البشر خارج الطبيعة بل هم جزء منها ويرتبطون بها كجميع الكائنات الحية. عليهم مسؤولية العناية بها. وعند عدم احترامها، فإنهم يعرضون بقاءهم الجسدي والأخلاقي للخطر.
- مبدأ الإنسانية المشتركة commune humanité بغض النظر عن الاختلافات في لون البشرة أو الجنسية أو اللغة أو الثقافة أو الدين أو الثروة أو الجنس أو التوجه الجنسي، فهناك إنسانية واحدة فقط، متنوعة ومتعددة، والتي يجب احترامها في شخص كل فرد من أعضائها.
- مبدأ الاجتماعية⁶ commune socialité إن البشر كائنات اجتماعية، وتكون ثروتهم الأعظم (والأولى) هي ثروات العلاقات التي يحافظون عليها مع بعضهم البعض.
- مبدأ التفردية المشروعة légitime individuation: في إطار احترام المبادئ الثلاثة الأولى، فإن السياسة المشروعة هي تلك التي تسمح لكل فرد بالاعتراف بفرديته من خلال تطوير قدراته وقوته على العمل مع الآخرين ومن أجلهم، في أفق حرية متساوية. فعلى عكس الفردانية، لا يعترف مبدأ التفردية إلا بقيمة الأفراد الذين يثبتون تفردهم في احترام ترابطهم مع الآخرين ومع الطبيعة.

⁶ وضعنا مقابلها la socialité ويتعلق الأمر بالغريزة التي تدفع بالإنسان إلى العيش مع أمثاله من بني البشر. وبهذا فإنها تمثل مجموع الروابط الاجتماعية الناتجة عن قدرة الإنسان على العيش في المجتمع. فإذا كانت الألفة la sociabilité هي الميل للعيش في المجتمع؛ فإن الاجتماعية la socialité هي نتيجة هذا الميل، إنها نمط الحياة التي تحددها. وقد ترجمناه سابقاً بالاجتماعية في البيان الثاني، لكن تم توليد هذا المفهوم الجديد درءاً لكل خلط مع صفة أو طبيعة اجتماعي في حال التأنيث (اجتماعية). [ه.م.]

- مبدأ المعارضة الخلاقة opposition créatrice بما أن كل شخص لديه ميل لإظهار فرديته الفريدة، فمن الطبيعي أن يعارض البشر بعضهم البعض. ولكن من المشروع لهم أن يفعلوا ذلك طالما أن ذلك لا يعرض إطار الإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة والطبيعية المشتركة للخطر، والتي تجعل التنافس مخصبا وغير مدمر. وتنضاف إلى هذه المبادئ الخمسة ضرورة:

- ضرورة السيطرة على الغطرسة impératif de maîtrise de l'hubris

فالشرط الأول للتنافس لخدمة الصالح العام وعدم التسبب في الهمجية والوحشية هو التأكد من أنه ينفلت من الرغبة في القدرة المطلقة والإفراط والغطرسة (وبالأحرى، الجشع في امتلاك المزيد دائما). ومن ثم يصبح الأمر بمثابة منافسة من أجل التعاون بشكل أفضل. وبعبارة أخرى: إن محاولة أن تكون الأفضل أمر موصى به للغاية إذا كان الأمر يتعلق بالتفوق، وفقا لإمكانات الفرد، في الإبداع وفي تلبية احتياجات الآخرين واحتياجات نفسه.

لم يدرك العشريون إلا تدريجيا أن أربعة من هذه المبادئ الخمسة تعبر بكلمات قليلة عن جوهر كلٍّ من الإيديولوجيات السياسية الحديثة الأربع الكبرى. فمبدأ الإنسانية المشتركة للشيوعية؛ ومبدأ الاجتماعية المشتركة للاشتراكية؛ ومبدأ التفردية المشروعة للفوضوية؛ ومبدأ المعارضة الخلاقة لليبرالية. أما مبدأ الطبيعة المشتركة، فهو محور الفكر البيئي، الذي يسعى، وإن لم يفلح بعد، في أن يصبح فلسفة سياسية بالمعنى الكامل للكلمة. ولن يتمكن على الأرجح من تحقيق ذلك إلا من خلال تبني العشروية، أو العشروية الإيكولوجية.

إن حتمية التحكم في الغطرسة هي في الواقع ما قبل مبدأ un méta-principe مبدأ المبادئ. فهي تتخلل كل المبادئ لأخرى، ويجب أن تعمل كمنظم وكحاجز. لأن كل مبدأ، إذا تم دفعه إلى أقصى الحدود ولم تخففه المبادئ الأخرى، قد ينقلب إلى نقيضه:

حب الطبيعة أو الإنسانية المجرد إلى كراهية الرجال الملموسين؛ والاجتماعية المشتركة إلى النقابوية أو الزبونية أو الوطنية/القومية أو الطائفية أو العنصرية؛ والتفرد إلى فردانية غير مبالية بالآخرين، وإلى الفوضوية-الرأسمالية مثلاً؛ المعارضة الخلاقة في مكافحة الأنوات [ج. الأنأ] إلى نرجسية الاختلاف البسيط وإلى الصراعات المدمرة. ولذلك يمكن القول بأن هذه الحتمية قطعية. فالغطرسة في الواقع هي ما يجب محاربته اليوم في كل مكان لأنها أصبحت موجودة في كل مكان. ولأنه، كما اعتقد اليونانيون أو الرومان القدماء، إن إلهة الانتقام [= Déesse de la vengeance] *Némésis*، العدالة الانتقامية، تقع بطريقة رهيبة على أولئك الذين اعتقدوا أنهم ذوو قوة مطلقة.

ما الجديد في البيان العشروي الجديد؟

لم يكتفِ البيان الثاني العشروي بإعلان هذه المبادئ بل اقترح مجموعة متكاملة من التدابير الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي بدت نابعة من هذه المبادئ. كما طرح تأملًا في العلاقة بين العشروية والمثل الديمقراطية ولا يبدو لنا اليوم أن أي شيء مكتوب في هذين البيانين قد عفا عليه الزمن أو يحتاج إلى تصحيح. لقد أوضحنا ضرورة الإصلاح الجذري وإمكانيته. كل ما قيل فيهما من منظور موضوعي يبقى صحيحًا لكن ما لم يؤخذ بعين الاعتبار، أو لم يؤخذ بشكل كافٍ، ربما يكون الشيء الأساسي، ألا وهو البعد الذاتي.

إن هذا واضح للعيان. فجميع النزاعات المتزايدة في العالم لها بالتأكيد بعد مادي وموضوعي قوي، أي اقتصادي وجيوستراتيجي. فقد أصبح الصراع على الولوج إلى الموارد الطبيعية والمعادن والمياه والأراضي النادرة صراعًا شرسًا لكنه يقترن، لدرجة أنه أصبح غير قابل للتمييز، بصراع يؤججه سواء الأفراد أو الجماعات أو الأمم أو الأديان أو الأجناس أو الميولات الجنسية، وما إلى ذلك، من أجل الاعتراف بقيمتها. هذا الصراع بين الذوات، تغديه كذلك هيمنة النيوليبرالية وتقويه بالمقابل. ولن يكون من الممكن الخروج من هذه الهيمنة إلا إذا تمكنا من تقديم إجابات ليس فقط حول

الطريقة الصحيحة لتلبية الاحتياجات المادية للبشرية بشكل أفضل، ولكن أيضا حول مطالب الاعتراف، ولا سيما تلك التي تحركها مشاعر الإذلال أو التبعية. من هذا المنطلق، يدعو البيان الجديد العشروي إلى إعادة النظر في حالة العالم والتحديات التي تجب مواجهتها. وهي تحديات عديدة وخطيرة، ولا داعي لإخفاء ذلك.

فقط أولئك، الذين يفضلون إغماض أعينهم وصمم آذانهم، يمكنهم أن يتجاهلوا أن البشرية مهددة بكوارث تتجاوز تلك التي شهدتها في الماضي. فمن الآن فصاعداً أصبح بقاء البشرية نفسه على المحك. إن شبكية العالم، التي يقوضها فقدان المعنى والقلق الإيكولوجي، تشعر بذلك جيداً. فلم تعد تعرف أي مستقبل تتخيله؛ حيث يمكنها أن تعيش وتحب وتخترع وتعمل وتسلي نفسها بسلام، حتى لو تضاعفت التجارب المحلية السعيدة والخلاقة.

و تنقسم الكوارث الوشيكة، المترابطة إلى حد كبير، إلى ثلاثة أنواع رئيسية.

- الأولى، الأكثر توثيقاً والأكثر وضوحاً، هي الكارثة المناخية والبيئية.
- الكارثة الثانية المحتملة، جيواستراتيجية. لقد انتهى نظام الحرب الباردة العالمي، ولم ينتهِ التاريخ بانتصار الرأسمالية التي خففت وطأها الديمقراطية البرلمانية. فحتى وحدة "الغرب" أصبحت موضع تساؤل. في عالم متعدد الأقطاب؛ حيث تعتبر عشر دول فقط قوى إقليمية أو عالمية عظمى، وتتنافس من أجل تأكيد مكانتها، تتزايد أكثر فأكثر مخاطر الصراعات الواسعة النطاق والمدمرة.
- الكارثة الثالثة المحتملة، وهي أكثر انتشاراً ومتعددة الأبعاد، هي الكارثة الإنسانية، أي تعريض البشرية للخطر والتي يُعرّف من خلالها البشر أنفسهم بما هم كذلك. تعاني شرائح اجتماعية عديدة من الفقر المدقع. وتشعر أخرى، أو نفس الشرائح، بأنه لا مكان لها على هذا الكوكب، ولم تعد تؤمن بالمستقبل. هذا اليأس يدفع عشرات الملايين من الشباب إلى

السير في طرق مريرة وخطيرة للهجرة "غير الشرعية"⁷ أو إلى أحضان المنظمات الأصولية والجهادية والإجرامية. ويتزايد عدد أولئك الذين يلجؤون أكثر فأكثر إلى الشاشات التي تزخر بالعنف والإباحية أو إلى استهلاك الكحول [مع الأكل غير اللائق Junk Food] والمخدرات. ويزدهر، على سبيل المثال، تجار المخدرات بفضل هذه المعاناة. كما تعيش أيضا المافيات وتجار المخدرات على تهريب المهاجرين [والاقتصاد في البشر]. وتغذي المافيات وتجار المخدرات، اليوم، ثقافة العنف والكراهية التي تأخذ في كل مكان تقريبا أبعاد مقلقة أكثر فأكثر.

علاوة على ذلك، فإن التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي يشكل مصدر أمل، ولكنه أيضا مصدر قلق كبير. لقد كانت فكرة وجود إنسان عقلائي، مستقل، واعٍ، ومُطَمِّع في قلب مشروع التنوير والمثل الديمقراطي. وأصبح الأمر إشكاليا مع انتشار الخوارزميات في كل مكان.

فلن نتمكن من التغلب على هذه المخاطر إلا إذا أدركنا تماما الترابط العام الذي نوجد ضمنه جميعا. هذا الترابط لا يقتصر على البشر فحسب بل يرتبط مصيرنا كذلك ارتباطا وثيقا بمصير المحيط الحيوي biosphère، والكائنات الحية، والطبيعة أو كايا⁸ Gaïa. نحن في علاقة اتحاد وثيق معها. إلا أن هذا الترابط ليس موزعا بالتساوي. فالعالم منقسم بين أغنياء وفقراء، بين شمال وجنوب، بين دول متنافسة، بين أصحاب النفوذ والمهمشين أو المقصيين، بين الأقوياء المسيطر عليهم، بين المؤمنين وغير المؤمنين، الخ.

⁷ من وجهة نظري، ووفق المنظور العشروي القائم على الإحساس بالآخر واحترام كرامته ناهيك عن مضامين المواثيق الدولية، ليس هناك هجرة سرية أو غير قانونية بل وحتى غير نظامية: كل ما هناك "مهاجرون في نزاع مع القانون" وفق البند 13 من الميثاق العالمي لحقوق الإنسان. ذلك أن التعريف الحالي للهجرة هو تعريف يقوم على أن قوانين سيادية للهجرة، وبالتالي أصبحت التأشيرة محددا لوضعية الهجرة من عدمها، هذه التأشيرة التي تتفنن كل دولة باسم سيادتها في الإمعان بوضع ترابعية للعابرين لحدودها بين مهاجر immigré ومغترب expatrié. فالأول غالبا هو قادم من الجنوب العالمي Global South، أما الثاني فهو حامل لحواز سفر صادر عن سلطات دول الشمال العالمي Global North. وهذا تكريس لمس حق حاملين لجواز صادر عن سلطات دول الجنوب أقل ولوجا للحق في التنقل من مواطني الشمال. وهو مس بمنطوق البند المذكور أعلاه. كما أنه نتاج لعلاقة قوة غير متكافئة بين دول الشمال العالمي ودول الجنوب العالمي، حتى لا نقول تجلي لغطرسة سوسيو تاريخية من مخلفات الحقبة الاستعمارية. فالهجرة وضعية إنسانية تجب مواكبتها، ومن ثم وجب إعادة النظر في قوانينها الإقصائية لحقوق الإنسان. [ه.م.]

⁸ كايا (في اليونانية Γαῖα، Γαῖα، Γῆ) وفي اللاتينية: Gaea، Terra، Tellus): هي تجسيد للأرض في نشأة الكون عند هسيود Hésiode، وهي السلف الأمومي للأجناس الإلهية والوحوش. وعند اللاتينيين، نجد ما يعادلها في أسماء أمنا الأرض Terra Mater أو Tellus. فالوحيدة هي كايا، الأرض. هو وفقا لرواية هسيود، يبدو أن كايا، وهي إلهة ذات سمات محددة جيدا، المبدأ الذي انبثقت عنه كل الأشياء، كانت الألو هية العظيمة لدى اليونانيين البدائيين. [ه.م.]

ومع ذلك، فإن على البشرية جمعاء أن تتحمل مسؤولية مصيرها من خلال تقييم جميع الآثار المترتبة على ترابطها. ولتحقيق ذلك، يجب أن نكون على دراية تامة بالتحديات التي سنواجهها في هذا المسار. تحديات اقتصادية وإيكولوجية، وتحديات إيديولوجية، وتحديات أنثروبولوجية، وتحديات مرتبطة بشكوكنا حول فكرة الديمقراطية نفسها، وتحديات جيواستراتيجية.⁹

⁹ تمت صياغة المسودة الأولى لهذا البيان العشروي الجديد من قبل آلان كايلي Allain Caillé، وتم إثراء هذه المسودة بمئات الاقتراحات التي قدمها أصدقاء عشريون من جميع أنحاء العالم.

١. التحديات الاقتصادية والإيكولوجية

يرى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش أن الاحتباس الحراري قد يكون بالنسبة للبشر بمثابة النيازك بالنسبة للديناصورات، وأننا يجب أن نتوقف عن لعبة الروليت الروسية. وهذا ما يبرر الحركات الإيكولوجية وكل أولئك الذين يتعبئون في محاولة إنقاذ ما يمكن إنقاذه من المناخ والمحيط الحيوي. ولكن، من المؤسف أن هناك كل الأسباب التي تدعو إلى الخوف من أن نضالاتهم سوف يكون محكوم عليها بالفشل إذا لم يعتمدوا في الوقت نفسه على هجوم إيديولوجي واسع النطاق. هجوم إيديولوجي قوي بما يكفي لتقديم بديل حقيقي - حقيقي لأنه مغرٍ بدرجة كافية - للإيديولوجية النيوليبرالية¹⁰.

والدليل على ذلك، إذا لزم الأمر، قرارات الإدارة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية في مجال البحث العلمي. فقد كان هدفها هو تقليصه قدر الإمكان من أجل القضاء على كل الحقائق المخرجة، وكل تلك التي لا يراود الاطلاع عليها. فعلى سبيل المثال، لن يتم تمويل الأبحاث بعد الآن إذا تم استخدام كلمتي "المناخ" أو "الاحتباس الحراري" في البرامج. ولكن أيضا، كلمات "نساء"، "ذوي إعاقة"، "إنصاف"، "تدماج"، "عدالة اجتماعية"، "نوع"، "تنوع"، "عنصرية"، إلخ. إن اقتران النيوليبرالية الجديدة والقومية التأميرية الذكورية والعدائية يؤدي إلى مشروع ضخم من الإنكار. فالواقع والحقيقة لن يتم التسامح معهما.

علاوة على ذلك، بالنسبة للغالبية العظمى من البشر، يفوق قلق نهاية الشهر بكثير قلق نهاية العالم. فالطوارئ القصيرة المدى تمنعهم من التفكير في المدى البعيد. لذا، سيكون من المستحيل إقناعهم بالانضمام إلى مكافحة الاحتباس الحراري

¹⁰ لقد أصبحت الآن إيديولوجية ليونارية، أي إيديولوجية لم تعد تطالب إلا بحرية تحقيق أكبر قدر ممكن من المنافع، في أي مكان في العالم وبأي ثمن. وهذا، هو جوهر الديمقراطية بالنسبة لها.

والتدهور البيئي ما داموا غير مقتنعين بأن لديهم الكثير ليكسبوه من التحرر من قبضة النيوليبرالية المتخفية في زي القومية. إن الضرورة القصوى تكمن في التوقف عن الخضوع لانحراف السوق وغطرسته، المتجسدة في أقصى درجات الرأسمالية المالية، التي تفرض قانونها على العالم أجمع.

ولتخفيف حدة هذه الأزمة، فإن أول إجراء يمكن اتخاذه بسهولة على المدى القصير، إذا أدرك الرأي العام العالمي بوضوح ضرورته وفرضه، هو استرداد "الضرائب المشروعة" التي لم تدفعها (وفقاً لصندوق النقد الدولي) الشركات الكبرى؛ وفرض ضريبة بنسبة 2٪ سنوية على ثروات 3000 ملياردير معروف في العالم، وبنسبة أقل أو مساوية على 22.8 مليون شخص تزيد ثرواتهم الصافية عن مليون دولار¹¹. هذه الإجراءات البسيطة، التي لا تؤثر بشكل كبير على الأغنياء، ستوفر للدول ألف مليار دولار سنوية ومن خلال فرض ضرائب بنفس المعدل، أو أقل قليلاً، ليس فقط على المليارديرات ولكن أيضاً على 22.8 مليون شخص من الأثرياء - أولئك الذين يتجاوز مالهم المتاح (باستثناء مسكنهم الرئيسي) مليون دولار - ومن خلال تقريب ضريبة الشركات من معدلات الضرائب المطبقة في الولايات المتحدة حتى سبعينيات القرن الماضي، يمكن الوصول بسرعة إلى مبلغ إجمالي يتراوح بين 2000 و3000 مليار دولار سنوياً¹². وهو ما يكفي لتمويل التعليم والرعاية الصحية والتدابير الاجتماعية والاستثمارات لحماية البيئة في جميع أنحاء العالم¹³.

فيما يتعلق بالانتقال الإيكولوجي، حتى لو كان هذا هو ما يحدث غالباً في الممارسة، فمن غير المعقول أخلاقياً مطالبة أفقر الناس - الذين لا يؤثرون إلا قليلاً على الاحتباس الحراري - بفرض قيود على الاستهلاك دون مطالبة الأغنياء بها أولاً، وهم المسؤولون الرئيسيون عنه. وبتعبير أدق، فإن السبيل الوحيد لحشد غالبية البشر في النضال الإيكولوجي هو ضمان تحسين القدرة الشرائية لأفقر شريحة، وضمان

¹¹ وتقدر في عام 2023 بنحو 86 ألف مليار دولار.

¹² وعلى سبيل الإشارة دائماً، سيمثل هذا حوالي مائة مليار يورو سنوياً بالنسبة لفرنسا.

¹³ وتجدر الإشارة إلى أنه في جميع البلدان المتقدمة، تكون الإيرادات المتأتية من الضرائب على الأصول والعقارات أقل بكثير من تكاليف الشرطة والتكاليف القانونية التي يتحملها المجتمع لحماية الممتلكات.

الحفاظ على مستوى معيشة الخمسين بالمائة التالية، والبدء فقط بتثبيت أو خفض الدخل و/أو الثروة لأغنى 25 بالمائة. ومن هذا المنظور، من الضروري إرساء حد أدنى من الدخل غير قابل للضغط في كل بلد، بشكل أو بآخر، بمبلغ يكفي لتجنب الوقوع في براثن الفقر. وكذلك، وتحديد سقف أقصى للثروة بشكل تدريجي ولتقليص التفاوتات الباذخة اليوم إلى مستويات أقل غرابة (حيث يمتلك دزيتان أو ثلاثة من الأشخاص ما يعادل ما يمتلكه نصف البشرية الأفقر، أي ما يمتلكه أربع مليارات نسمة)، فإن أول وأضمن طريقة هي التحرك نحو نزع الشرعية المطلقة عن طريق الرأي العام العالمي، ثم نحو الحظر التام ودون شروط للملاذات الضريبية، التي تمثل أحد المحركين الرئيسيين للرأسمالية الريعية والمضاربة. إذ ليس هناك أي مبرر اقتصادي بحت لوجودها. فبالإضافة إلى الأموال التي تحوّلها الشركات متعددة الجنسيات أو أغنى الأفراد من الدول، فإنها تؤوي أموال الديكتاتوريين وأموال الجريمة المنظمة. وينطبق الأمر نفسه على العملات المشفرة crypto-monnaies، وهي مناطق رمادية مالية تقع في السحابة cloud على حساب هدر هائل للطاقة. وسيمثل اختفاؤها خطوة كبيرة إلى الأمام في مكافحة تجار المخدرات والمافيا. وبالتالي، نحو التخليق الضروري للحياة العامة والسياسية.

ومع اللجوء إلى الملاذات الضريبية، فإن المحرك الثاني للرأسمالية الريعية والمضاربة هو تبعية الدول من خلال ديونها. ففي عام 2023، على سبيل المثال، أنفقت البلدان النامية 1400 مليار دولار لسداد ديونها الخارجية، بما في ذلك 406 مليار دولار لمدفوعات الفائدة. إن العديد من البلدان الغنية نفسها تعاني من الديون ولا تملك الوسائل اللازمة للاستثمار في لا نتقال الإيكولوجي. وبحسب معهد التمويل الدولي (IFI) Institut de la Finance Internationale، بلغ الدين العالمي 315 تريليون دولار (290 ألف مليار يورو) في عام 2024. أي أكثر من ثلاثة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومن الواضح أنه لن يكون من الممكن سدادها. ومن الضروري إذن أن نعيد إلى جدول الأعمال ممارسة اليوبيل [الذهبي] jubilé القديمة التي كانت تسمح كل خمسين عامًا على الأقل، في بلاد ما بين النهرين وفي بلاد كنعان قديما، بإلغاء جميع الديون. وبإدائ

ذي بدء، وبشرط احترام معايير اليونسكو التعليمية والصحية، إلغاء ديون أفقر البلدان.

إن مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري سوف تنطوي بالضرورة على أسرع استبدال ممكن لمصادر الطاقة المتجددة (الطاقة الشمسية، والبحرية، وطاقة الرياح، والطاقة الحرارية الأرضية، وما إلى ذلك) بالوقود الأحفوري. لكن مصادر الطاقة الرئيسية والأنظف هي تلك التي لا يتم إنفاقها. ومن وجهة النظر هذه، فإن أحد الحلول الأكثر إنصافاً وفعالية يتمثل في إدخال شكل من أشكال التقنين الذي سيتضمن إنشاء بطاقة الكربون، أو بطاقة ك.و.س. *Pass Kwh*. سيكون لكل فرد حصة قدرها كيلووات ساعة أو ثاني أكسيد الكربون. ومن يتجاوزها، باستثناء الضرورات المهنية أو السكنية، سيدفع بما يتناسب مع هذا الفائض.

مواجهة الأزمة البيئية

تتسارع أزمة المناخ وغيرها من الأزمات الإيكولوجية. ورغم انعقاد مؤتمرات الأطراف المتعددة¹⁴ la Conférence des Parties (COP) واتفاقيات مثل اتفاقية باريس¹⁵، تستمر الانبعاثات في الارتفاع، ومن المرجح أن يصل الاحتراز العالمي إلى ما بين 2,5 و3 درجات مئوية، أو حتى أكثر من 4 درجات مئوية، بحلول عام 2100. وقد التزمت معظم الدول بتحقيق "الحياد الكربوني" بحلول عام 2050، ما يعني أن المحيطات والغابات يجب أن تكون قادرة على امتصاص جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. لكننا ما زلنا بعيدين عن ذلك. ففي عام 2019، وصل تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى مستوى لم نشهده منذ مليوني عام. وقد أدى انتشار الطاقات المتجددة (الألواح الشمسية وطواحين الهواء) إلى خفض حصة الوقود الأحفوري في إجمالي الاستهلاك العالمي من 86% إلى 82%. ومع ذلك، فقد زاد استهلاك الفحم والنفط والغاز أيضاً بنسبة 55%.

علاوة على ذلك، تم تجاوز ستة من "الحدود الكوكبية" التسعة: الاحتباس الحراري، وسلامة المحيط الحيوي (هناك حديث عن انقراض جماعي سادس للأنواع الحيوانية)،

¹⁴ مؤتمر الأطراف هو الهيئة العليا لاتخاذ القرار في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ Convention-cadre des Nations Unies sur les changements climatiques (CCNUCC). جميع الدول الأطراف في الاتفاقية ممثلة في مؤتمر الأطراف، حيث تقوم باستعراض تنفيذ الاتفاقية وأي صك قانوني آخر يعتمده مؤتمر الأطراف، وتتخذ المقررات اللازمة لتعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقية، بما في ذلك الترتيبات المؤسسية والإدارية. انظر نص الاتفاقية باللغة العربية (نسخة رسمية) على الرابط التالي: <https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf> [ه. م.]

¹⁵ للاطلاع عن المؤتمرات بما فيها مؤتمر باريس، انظر الرابط التالي: <https://unfccc.int/process/bodies/supreme-bodies/conference-of-the-parties-cop> [ه. م.]

والدورات الكيميائية الحيوية ، وجودة التربة (مع اجتثاث الغابات بشكل مكثف)، والتلوث الكيميائي والصناعي، وندرة المياه العذبة. أما الحدود الوحيدة التي لم يتم تجاوزها بعد فهي: طبقة الأوزون، وتحمُّض [ارتفاع نسبة الحموضة] المحيطات، تركيز الأوزون في الغلاف الجوي. (درجة قد تحليل إلى الحرارة)

من الواضح أن حلول التقنو-سوقية techno-marchandes - تداول الكربون، الحق في التلويث، والجيو-هندسة¹⁶ géo-ingénierie - غير كافية لمعالجة المشكلة. يجب البحث عن حلول في ثلاث اتجاهات متكاملة:

1. تشجيع إزالة الكربون *décarbonisation* من خلال زيادة كبيرة في أسعار ثاني أكسيد الكربون، والإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري، وتقديم الدعم المالي لأفقر الناس لمساعدتهم على تحقيق الانتقال الإيكولوجي.

2. الديمقراطية الطاقية والزراعة الإيكولوجية *agroécologie* - من الضروري تعزيز الطاقات المتجددة اللامركزية والمجتمعية لكسر سيطرة المقاولات. كما يجب أن تحل الزراعة المتجددة والسيادة الغذائية محل الزراعة الصناعية تدريجياً.

3. اقتصادات متمحورة حول الرعاية والتماسك الاجتماعي - إعطاء الأولوية للرفاهية [جودة الحياة]، وحماية الموارد المشتركة، والحد من الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية *extractivisme* والأرباح (= النزعة الربحية).

لكن لن يتسنى تحقيق أيٍّ من هذه التدابير دون قطيعة جوهريّة مع الإيديولوجية النيوليبرالية والرأسمالية المالية.

تتمثل الخطوة الأولى نحو تحقيق هذه الرزانة الطاقية الضرورية في تقييم مدى خطورة الباقيات غير المحدودة التي يقدمها مشغلو *opérateurs* الإنترنت. فهي تنقل تكاليف خفية لا تطاق على كوكب الأرض وتستحوذ على جزء متزايد من الوقت المخصص للحياة الثقافية والاجتماعية. من الضروري، قبل أن يتحول نفوذهم على مؤسساتنا الديمقراطية نهائياً لصالحهم، منع شركات الإنترنت الكبرى من البيع

¹⁶ تجمع بين تقنيات تهدف إلى تغيير البيئة الأرضية على نطاق واسع لمواجهة تغير المناخ، وذلك بشكل أساسي عن طريق تبريد الكوكب أو إزالة الغازات الدفينة من الغلاف الجوي. [ه.م.]

بالخسارة وفرض التزامات اجتماعية وضريبية عليها، في كل بلد تعمل فيه، بما يتناسب مع القيمة المضافة المسجلة.

إن كل هذه الإجراءات أكثر من معقولة، ويمكن تحقيقها دون أي قطيعة اقتصادية خطيرة جوهريا. ولن تؤثر بأي حال من الأحوال على قدرات الإنتاج والتبادل. فعلى العكس من ذلك تماما. ولكنها تبدو مع ذلك غير قابلة للتصور تقريبا في إطار العالم كما هو كذلك، لأن الدول والأمم تجد نفسها وقد جرّدت إلى حد كبير، على الأقل في البلدان الغربية ودول الجنوب، من وسائلها التقليدية للسيطرة على التدفقات الاقتصادية والمالية التي تمر عبرها. ومع ذلك، في هذه المرحلة الإنسانية التي تعيشها من تاريخها، ليس هناك من عمل ممكن ضد انفصال النخب المالية (والشبكات الإجرامية) التي تنوي الاستيلاء على غالبية موارد الكوكب لمصلحتها الخاصة من خلال محاولة حماية نفسها من عواقب افتراسها في مناطق سكنية محمية إلا على مستوى الدول أو اتحادها

لقد حررت الرأسمالية الريفية والمضاربة نفسها من أي هيمنة إقليمية أو وطنية. وهي تزدهر في آلاف الموانئ الحرة، والمناطق المغلقة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، والملاذات الضريبية، في منأى عن أي تدخل حكومي. إنها آلة لتدمير أي شعور وأي إمكانية حقيقية للإنسانية المشتركة والتواصل الاجتماعي. ويجب علينا استعادة هذه الإنسانية المشتركة والاجتماعوية المشتركة حتما لمواجهة غطرسة المال.

II. التحديات الإيديولوجية. أي كونية؟

لا يمكن لأي إنسان أن يعيش، أو حتى أن يبقى على قيد الحياة، دون أن يشعر بأن وجوده له معنى. إن هذا المعنى توفره الثقافة التي ولدنا فيها، والأديان، والفلسفات، وعلى مدى قرنين أو ثلاثة قرون، الإيديولوجيات الكبرى للحدثة: الليبرالية، والاشتراكية، والفوضوية، والشيوعية. لكنها لم تعد في مستوى عصرنا.

نحن بحاجة ماسة إلى سردية عظيمة يمكن أن يشاركها غالبية البشر. ولا يمكن لهذه السردية العظيمة أن تحل محل المذاهب الموروثة وتنوعاتها اللانهائية، ولكن يجب أن تحاول تحديد القاسم المشترك الأكبر بينها. والذي يمكن التقاطه من خلال تنوع جميع الثقافات الإنسانية ولعل المبادئ الخمسة للعيش المشترك المعلن من طرف العشروية يمثل وربما هذا القاسم المشترك ولو جزئياً.

ومع ذلك، فإنها لا تتجلى في كامل معناها وتكون منطقية بالكامل إلا لأنها مستمدة من تقاليد فكرية أقدم بكثير وعميقة الجذور. فعلى سبيل المثال، كان مبدأ الإنسانية المشتركة يحرك منذ فترة طويلة الديانات العالمية الكبرى، المسيحية أو بوذية الماهايانا mahayana أو الإسلام. إن مبدأ الاجتماعوية المشتركة جنباً إلى جنب مع مبدأ الطبيعانية المشتركة يلهم التقليد الكونفوشيوسي المتمثل في الكون^ك شنغ في الصين والكيوسي في اليابان أو أيضاً المتعلق بالعيش الكريم *buen vivir* لدى الهنود الحمر أو أوبونتو¹⁷ *Ubuntu* في جنوب إفريقيا. إن مبدأ التفرد الشرعي يردد صدى الطاوية¹⁸

¹⁷ في لغة الرولو (تنطق ù'nt'ù) وتعني "الإنسانية" بصفة عامة لدى البانتو. وتصف مجموعة من أنظمة القيم هذه القبائل ذات الأصل الإفريقي المترابطة بشكل وثيق، والتي تركز على ترابط الأفراد مع بيئتهم الاجتماعية والمادية و يترجم مصطلح "أوبونتو" أحياناً إلى "أنا موجود لأننا موجودون". [هـ. م.]

¹⁸ الطاوية عقيدة فلسفية ودينية صينية قديمة، تقوم على مفهوم "داو" (أو "الطريق")، الذي يمثل المبدأ الأصلي لكل الأشياء والقانون العالمي الذي يحكم الوجود. وهو يدعو إلى وجود متناغم مع الطبيعة، والتوازن بين القوى المتعارضة للين yin واليانغ yang، وتحقيق حالة من العفوية والهدوء. [هـ. م.]

taoïsme أو بوذية الهينايانا bouddhisme hinayana أو السعي إلى الخلاص¹⁹ (= موكشا moksha) من قبل المتنازليين الهندوس (سانياسين sanyasins)، وما إلى ذلك. لكن هذه الديانات الكبرى نفسها تطورت على خلفية معتقدات أقدم وأكثر عمومية، والتي تنسب الذاتية ليس فقط للحيوانات، وللأحياء، ولكن أيضا لجزء من العالم المادي. ويمكن وصف هذه المجموعة من المعتقدات بأنها إحيائية. فهي تتوافق مع الاتجاه العفوي للعقل البشري. ألا نتحدث عن كرم الطبيعة أو عن الأرواح الحيوانية التي تحكم الأسواق المالية؟ يبدو أن كونية الإحيائية (والتجسيم l'anthropomorphisme) تحكم عالم الحياة الإنساني الحقيقية، تتعارض تماما مع كونية العلم والتكنولوجيا. هذا الأخير، يريد فقط رؤية علاقات السبب بالنتيجة الماديين المسبقة بين الكيانات المادية الخالية من الوعي.

فالبشر يعيشون في توتر بين هذين النوعين من الكونية، الكونية الذاتية والكونية الموضوعية. ولكن هل هما متعارضان بشكل نهائي؟ ليس بالضرورة. فقد بدأ العلماء يدركون وجود الوعي لدى مجموعة واسعة من الحيوانات الثديية أو الحشرات. ويقترح العديد من الإيكولوجيين منح الشخصية القانونية للأنهار الجليدية والجبال. ويجب أن تشجعنا كل هذه الوقائع على التفكير بطريقة مختلفة في مسألة الكونية. فمن الواضح أن البشرية لن تتمكن من مواجهة المحن المروعة التي تنتظرها إذا لم تتوافق مع مجموعة كاملة من القيم المشتركة. ولكن كيف يمكننا التغلب على تنوع الثقافات والتقاليد الفكرية؟ إن العائقان الرئيسيان هنا هما، من جهة، ادعاء الغرب فرض قيمه الخاصة باعتبارها القيم الوحيدة الجديرة بالكونية. ومن جهة أخرى، وبشكل متماثل، العائق المتمثل في العقائد أو الإيديولوجيات أو الأديان التي تعتقد أيضا أنها وحدها تمتلك الحقيقة.

إن ادعاء الغرب فرض رؤيته للديمقراطية بالقوة، في إطار الهيمنة الإمبريالية التي مارسها على الكوكب لقرون، وأن هذه الهيمنة رافقتها العنصرية وازدراء الشعوب

¹⁹ وتدعى كذلك فيموكشا vimoksha، فيموكتي vimukti أو موكتي mukti. وهو مفهوم التحرر من دورة الموت والبعث (سامسارا samsara). وهو هدف أساسي في الهندوسية والجانية jaïnisme والبوذية والسيخية sikhisme. إنه الهدف الروحي الأعلى، الذي يمثل حالة من النعيم التام، والوحدة مع الإله (براهمان في الهندوسية)، وإدراك الذات الحقيقية المتحررة، متحررة من شهوات الدنيا وعواقب الكارما karma. [ه.م.]

المسيطر عليها، جعلها تفقد مصداقيتها لدى شريحة كبيرة من البشرية. وأخيراً، حتى الديمقراطية المتحققة فعلاً - ديمقراطية تحترم حقوق الإنسان والعدالة والاقتراع العام على نطاق كوني - لن تكون كافية لمنح البشر أسباباً كافية للعيش.

لذا، فإنه يجب أن نبحث عنها في التقاليد الثقافية والدينية والفلسفية الكبرى. فكل منها يعبر عن حقائق إنسانية أو وجودية أو ميتافيزيقية محددة، ولا يمكن للعلم الوضعي الوصول إليها. يزعم البعض أنهم يحملون حقيقة منزلة مطلقة. قد يكون هذا صحيحاً، ولكنه يبقى صحيحاً أيضاً أن الكلمة المنزلة، داخل كل نفس التقليد الديني ذاته، موضوعاً لتفسيرات متعددة، وغالباً ما تكون متناقضة. إنها تفسيرات إنسانية صرفة.

ليس هناك من حاجة للمفصل بين جميع المعتقدات مسبقاً بل من الضروري ضمان أشكال من التعايش السلمي باسم مبدأ المساواة في الكرامة الإيديولوجية التي تُقرر بأن كل معتقد يخبرنا بشيء قيم عن الحالة الإنسانية، ما لم يثبت عكس ذلك. ويترب على هذا المبدأ أنه لا يجوز إجبار أحد على الاعتقاد. ففي مسائل الدين، يؤكد الإسلام، على سبيل المثال، أنه لا يمكن أن يكون هناك إلزام²⁰.

وبالتالي فإن ما نحن مدعوون إلى التفكير فيه، هو كونية تعددية تقوم على فرضية مفادها أنه من خلال جميع الثقافات تم ذكر عدد معين من الحقائق الأساسية حول الحالة الإنسانية، ولكن باللغات ومن خلال مفاهيم لا يمكن ترجمتها مباشرة إلى بعضها البعض. ومما يزيد الأمر سوءاً لأن هذه الحقائق تمت صياغتها في سياق مجتمعات ذات حجم أو كثافة أو تنظيم سياسي أو ديني متغير بشكل لانهائي. إن ما يبدو منطقياً، ويمكن اعتباره صحيحاً في حشد من مائة فرد أو قبيلة تتألف من ألفين أو ثلاثة آلاف فرد، لا يمكن بالتأكيد نقله على الفور إلى مجتمعات تتألف من عشرات أو مئات الملايين من البشر. والعكس صحيح. إن مبادئ الإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة تعمل على مستويات غير قابلة للقياس، اعتماداً على ما إذا كنا نفترض أن أفراد قبيلتنا فقط هم البشر الحقيقيون أو أن جميع سكان الكوكب هم

²⁰ تقول الآية الكريمة "لا إكراه في الدين ..." (الآية 256 من سورة البقرة). [هـ.م.]

بشر حقيقيون. في كل مرة، نتعامل مع مزيج مختلف من الإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة. وكل واحدة من هذه التركيبات تحدد نوعاً ودرجة مختلفة من التفردية المشروعة. وتبقى الحقيقة أننا سنجد بالفعل نفس المبادئ في كل من هذه المقاييس.

III. التحديات الأنثروبولوجية. ما معنى أن تكون إنسانا كاملا؟

إن تعددية المذاهب والأديان والتقاليد الثقافية تقابلها تعددية متساوية في التمثيلات حول ماهية البشر أو ما ينبغي أن يكونوا عليه. وهنا أيضا، يكمن التحدي الهائل في الاتفاق على رؤية دنيا مشتركة لما يجعلهم بشرًا وتلك التي علينا التمسك بها. إن النقطة الأساسية التي يجب تذكرها هي أنه في جميع المجتمعات، يعترف بقيمة أولئك الذين يقدر كرمهم أو ابتكارهم (على الأقل في مجالات معينة وضمن حدود معينة): أولئك الذين يهبون ويندرون أنفسهم. أولئك الذين يمنحون الحياة، والخصوبة، والفوائد، والوثام، والسلام لأقربائهم أو حلفائهم؛ أو أولئك الذين يجلبون الموت، والإصابات، والأذى للأعداء. ففي كل مكان، يعترف بالإنسان كإنسان حقيقي بمجرد دخوله وتمسكه بمكانته في شبكات الهبة المتعددة (العطاء، والأخذ، والوفاء [بالدين]).

في جميع المجتمعات أيضا، وحتى وقت قريب جدا، كان توزيع أدوار الواهبين والمتلقين منظما بشكل أساسي بداية بين النساء والرجال (ونسلمهم). وعرفت مكانة المرأة والرجل - والقيمة الممنوحة لهما - تفاوتًا كبيرًا حسب المجتمعات. فنظرًا لشدة ومدة الرعاية اللازمة للرُضع والأطفال الصغار، فقد اقتصر عمل النساء، نظرًا لتكليفهن بهذه المهمة منذ القدم، على المجال المنزلي إلى حد كبير. وبالتالي، تم منحهن عمومًا مكانة أدنى من مكانة الرجل، مع أن هذا لم يمنع العديد من النساء من الولوج إلى قمة السلطة والحظوة.

بدأت المجتمعات الغربية المعاصرة وحدها، في أعقاب الثورة الديمقراطية التي انطلقت في القرن الثامن عشر، في التساؤل ليس فقط حول جميع التراتيبات القائمة بل أيضًا في أسسها الطبيعية أو المقدسة. ففي هذه المجتمعات، يتلاشى الفرق بين

المذكر والمؤنث أو قد تختلط المثلية الجنسية التي كانت في السابق محظورة أو مهمشة أو مستهزأ بها في جميع أنحاء العالم تقريبا، ثم أصبحت الآن مشروعة.

لا جدوى من إنكار ذلك: ففي هذه القضايا تحديداً، ثمة بؤرة هائلة من الهوس، ونقطة خلاف كبيرة، بين أكثر الفئات تقدمية في الغرب والجنوب العالمي [أو العالم الجنوبي]. وحتى داخل الغرب، فإن تحرر النساء الأخير، مثل التوجهات الجنسية التي لا تتوافق تماماً مع النموذج المغاير جنسياً والأبسي، يثير رفضاً متزايداً لدى شريحة من الساكنة، ويدعو إلى العودة إلى المعايير السارية سابقاً. ومن اللافت للنظر في هذا الصدد، الفجوة، في كل مكان تقريباً في العالم، بين حق التصويت لدى النساء وحق التصويت لدى الرجال. حيث تتطلع غالبية الشابات إلى مزيد من الحرية، بينما يتمنى غالبية الشباب الذكور أن تكون لهم حرية أقل. وهنا أيضاً، تلعب النيوليبرالية دوراً مفارقاً للغاية. فهي في جوهرها، تقوض جميع أشكال التضامن والانتماء الاجتماعي من جذورها. وبالتالي، لا يمكنها إلا أن تشجع على التحرر الفردي المطلق، وهو أفضل سبيل لمضاعفة المستهلكين. ولكن، بما أنها مقبولة اجتماعياً فقط من خلال تحالفها مع أكثر النزعات القومية رجعية، فإنها تمثل عدواً لأي تحدٍ للأدوار التقليدية للإناث والذكور. فخطابها السياسي هو النقيض التام لرسالتها الاقتصادية.

إن الخلاف حول مسألة معرفة ما يجعل الرجل أو المرأة ويحدد كلا منهما، وما عليه أن يفعله كل منهما، يهدد بأن تصبح أي إنسانية مشتركة غير ممكنة، أو أي اجتماعية مشتركة، أو أي شكل من أشكال التعايش السلمي على المستوى العالمي أمراً مستحيلاً ومع ذلك، لدينا عالم مشترك قابل للسكن علينا تشييده معاً.

وراء هذا التعارض بين المفاهيم المختلفة للعلاقات بين النساء والرجال، نجد تعارضاً جذرياً بنفس القدر بين رؤيتين متناقضتين للشخص البشري. بالنسبة للرؤية الأولى، والتي يمكن وصفها بالشمولية، فإن الشخص هو في المقام الأول حزمة من العلاقات. فالجماعي دائماً ما يكون ذو قيمة وأهمية أكبر من كل فرد من الأفراد الذين يكوّنونه. أما بالنسبة للرؤية الثانية، الفردانية، فتتنظر إلى الجماعيات [ج. جماعي] على

أنها تجميعات عرضية وهشة من الأفراد الذين لديهم واجبات والتزامات تجاه أنفسهم فقط.

ولكن، حتى داخل المجتمعات الغربية، يظل الأفراد ملزمين بمجموعة كاملة من الالتزامات العلائقية. إن انتصار النيوليبرالية وحده يوحي بأننا لسنا سوى أفراد عقلانيين (عقلانيون لأنهم أنانيون)، لا مبالين بالآخرين، ولا نفكر إلا في مصلحتنا الذاتية. ومع ذلك، فإن عهد النيوليبرالية هذا تحديداً هو ما يجب علينا الخروج منه. ويزداد الأمر سوءاً منذ أن أصبح ليبرتوياً لا يتردد في السعي لكسب المال بأي ثمن من خلال تعنيف كل من يقاومه.

لقد سمح للنساء التحكم في خصوبتهن بتحويل حتمية الأمومة إلى خيار حر. ونتيجة لذلك، بدأت في الوصول إلى مجموعة واسعة من الوظائف والمناصب التي كانت في السابق حكراً على الرجال. وقد ساهم هذا الاضطراب الأنثروبولوجي الأخير مساهمة قوية في نسبية التعارض بين الذكورة والأنوثة. فبفضل اعتمادهن بشكل أقل على الرجال في بقائهن المادي، تمكنت النساء من التمرد على العنف الجسدي أو الجنسي الذي تعرضن له دون عقاب حتى ذلك الحين من قبل بعض الرجال الذين أساءوا استخدام التفوق المبدئي الذي كان معترفاً لهم به. ويبقى على الأقل بين النساء والرجال هذا الاختلاف الرئيسي: فالنساء فقط هن من يحبلن ويلدن الأطفال.

إن الاستنتاج الذي يجب الاحتفاظ به بشأن هذه النقطة هو أنه لا يوجد جوهر ثابت للإنساني، ولا حتى للمذكر والمؤنث، والذي من شأنه أن يصمد دائماً وأبداً. ففي سياق الترابط العام، نحن جميعاً بشر في تحول مشترك (التحولات البشرية المشتركة ²¹ *human co-becomings*). فإذا أردنا أن نتاح لنا الفرصة لمواجهة التحديات الرهيبة الحالية منتصرين، يتعين علينا أن نتعلم احترام حتى المفاهيم المتعارضة للغاية حول ما يعنيه أن تكون إنساناً، امرأة أو رجلاً جميع مفاهيم العلاقات بين الناس، رجالاً ونساءً، والتي تحترم الضرورات التالية، تكون محترمة:

²¹ يشير هذا المفهوم إلى حالة تتأثر فيها البشرية وجوهنا أنفسنا وتتحول باستمرار من خلال التفاعل المتبادل مع بعضها البعض ومع العالم من حولنا. إنه يتحدى فكرة الهوية البشرية الثابتة والمستقلة، مؤكداً أن فهمنا لأنفسنا ومكاننا في العالم هو عملية علائقية متغيرة، تشكلها التفاعلات والمفاوضات الدينامية والمستمرة. كما يؤكد هذا المفهوم أن البشر والكيانات غير البشرية - مثل الحيوانات والنباتات والأماكن - ليست منفصلة بل تتشكل وتظهر معا بفضل هذه العلاقات المعقدة. [ه. م.]

- حظر كافة أشكال العنف التي يمارسها الرجال ضد النساء (والعكس صحيح في حالة ما ظهر ذلك) .
- إثبات المساواة الجوهرية بين الجنسين والاعتراف لهما بنفس الحقوق الأساسية.
- قبول كافة الممارسات الجنسية بين البالغين المتراضين في مجال العلاقة الحميمة .

إن هذه القواعد البسيطة ضرورية، ولكنها لن تكون كافية لمواجهة على المشكلة الأولى التي يتعين على البشر حلها، والتي تسبق كل المشاكل الأخرى: عدم وجود حدود لرغباتهم. أن يتم وضع حدود للرغبة الطفولية التي تريد كل شيء. وهذا ينطبق أيضا على رغبة البالغين.

إن السؤال حول من، وأي هيئة (وكيف) يمكنها أن تفرض حدودا على الرغبة في القدرة المطلقة، وعلى الغطرسة، سؤال بالغ الأهمية بشكل مزدوج. فمن ناحية، لأننا نعلم الآن أنه سيكون من المستحيل إنتاج المزيد لتلبية المزيد من الاحتياجات في عالم محدود. ومع ذلك، فإن الرغبة اللانهائية هي التي تؤدي إلى تفاقم الاحتياجات. ومن ناحية أخرى، يشهد عصرنا بشكل متماثل تراكما مذهلا حقا للمقدرات المطلقة الاقتصادية، والمالية، والتقنية، والعلمية، والعسكرية، والرقمية، وما إلى ذلك. وقد أصبحت هذه القدرات المطلقة خارجة عن السيطرة. فكلما زاد نموها، كلما زاد تهديدها لبقاء البشرية. ومن الضروري بالتالي إخضاع المبادئ الخمسة للطبيعة المشتركة، والإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة، والتفردية المشروعة، والمعارضة الإبداعية لضرورة قطعية تتمثل في التحكم في الغطرسة.

إن التحكم في الغطرسة لا يعني، على العكس من ذلك، منع البشر من العيش بشغف من خلال تقديم أفضل ما لديهم في الأنشطة التي يختارونها. ولكن من الضروري أن تعمل هذه الأنشطة على تعزيز الإنسانية المشتركة، والاجتماعية المشتركة، والمعارضة الخلاقة، وليس الهيمنة أو الاستغلال.

هذه القضايا حساسة ومعقدة للغاية. وقد تضاعف تعقيدها الآن بسبب الصعود المذهل في قوة الذكاء الاصطناعي التوليدي، والذي يصعب في هذه المرحلة تقييم جميع آثاره المحتملة. فبعضها إيجابي دون شك؛ حيث سيسمح الذكاء الاصطناعي بإحراز تقدم غير متوقع في مجال الطب أو في حل المشكلات العلمية أو التقنية الكبرى. ومن الواضح أن التأثيرات الأخرى غير مؤكدة بشكل كبير أو مثيرة للقلق بالتأكيد. إن الزيادة في الإنتاجية الناجمة عن الذكاء الاصطناعي تهدد بفقدان عدد كبير من الوظائف في المهن المرموقة في السابق، مثل: المحاسب، والمترجم، والصحفي، وحتى الكاتب، والرسام، والملحن. وغيرها الكثير. ونتيجة لذلك، فإن أحد مصادر الفخر البشري، ألا وهو كسب حياة الفرد بعمله وابتكاره، أصبحت مهددة. قد يكون خبراً جيداً لو تم توفير الكثير من الوقت لتكريس النفس لأنشطة ذات معنى. ألم يكن الإغفاء من العمل هو المثل الأرستقراطي بامتياز؟ ولكن ليس هناك ما هو أسوأ من الحرمان من العمل دون اختياره.

ومع ذلك، يكمن الخطر الحقيقي في اختفاء أي رغبة في بذل الجهد. ما الجدوى إذاً من التعلم، إذا كان الذكاء الاصطناعي، على الرغم من المعرفة أو المهارة التي قد نتمتع بها في مجال ما، قد يكون دائماً أكثر منا بشكل لا متناهي؟ بعد اكتشاف أن الشمس لا تدور حول الأرض (غاليلي Galilée)، وأن البشر ينحدرون من سلالة حيوانية طويلة (داروين Darwin)، وأن العديد من قراراتهم لا تنبع من إرادتهم الواعية (فرويد Freud)، نرى بروز جرحٍ نرجسيٍّ رابع، أكثر قسوة. إن الآلة التي كان من المفترض أن تظهر كخادم مثالي بدأت تأخذ بشكل متزايد مظهر السيد المطلق، كليُّ العلم إن لم يكن ذو قدرة مطلقة. فمن المفترض أن يعرف الفاعل-الموضوع Le sujet-objet كل شيء.

وفي نفس السياق، هناك نوع جديد من البشر الأسمى surhommes مستعجل لرؤية ضوء النهار: البشر المعززون، المجهزون بشرائح إلكترونية تسمح لهم بوضع جميع موارد الذكاء الاصطناعي لصالحهم الشخصي. حتى للبقاء على قيد الحياة في مكان ما في السحابة. وهنا أيضاً، نبتعد دوماً بشكل أكبر عن الطموح إلى الإنسانية

المشتركة أو الاجتماعية المشتركة. إن الغطرسة تنتصر عندما لا تكون هناك أية حواجز حماية.

من الواجب أخذ كل هذه التهديدات تماما على محمل الجد. لا شك أنهم لا يستطيعون إلا التشكيك في مفاهيمنا الموروثة حول ما يجعل البشرية إنسانية. لا شك أن الاستجابة تتضمن إدراك حدود وتناقضات الغطرسة العابرة للإنسانية²² -trans-humaniste. ما الفائدة، على سبيل المثال، من الرغبة في جعل الوعي الفردي يبقى على قيد الحياة في شكل قرص صلب إذا كان من الواضح أن ما يعرفه مثير للسخرية مقارنة بمعرفة الذكاء الاصطناعي؟ وماذا سيكون هؤلاء البشر المزيّفون بدون أجساد؟

الميزة/العكسية للمعرفة المطلقة المفترضة للذكاء الاصطناعي (علاوة على ذلك، ليس معصوما من الخطأ أبدا) هي إظهار أن عظمة البشر لا تكمن في القدرة المطلقة لعقلهم، ولكن في قدرتهم على تحمل هشاشتهم وعجزهم التكويني. وفي الملذات والأحزان التي تُحسّون بها أيضا في أجسادهم. في أحاسيسهم ومشاعرهم.

ما هو مؤكد، على أية حال، هو أنه يجب علينا أن نستمر في تعليم وتدريب الأطفال كما لو كنا وكما لو هم مدعوون لضرورة العيش دون مساعدة الذكاء الاصطناعي. هذه هي الطريقة الوحيدة لاستخدامه بشكل جيد وعدم أن نصبح عبيدا لعبيدنا الرقمي.

²² ويعبر عنها بما بعد الإنسانية لأنها تعبرها. وهي نظرية تدعو للتطور البشري عبر استخدام العلم والتكنولوجيا لتطوير القدرات البشرية والتغلب على القيود البيولوجية. وتهدف إلى تجاوز الوضعية البشرية. ويثير هذا الطموح العديد من التساؤلات الفلسفية. [ه. م.]

IV. التحديات الديمقراطية. أية ديموقراطية؟

ظاهرياً، كل شيء بسيط، فكلنا ديموقراطيون. وحتى لو أعلنت المزيد والمزيد من البلدان أنها معادية لـ "الديمقراطية الغربية"، فإن عدداً قليلاً جداً منها ممن لا يعلن عن نفسه ديمقراطياً، وإن بطريقته الخاصة على الأقل. لكن الواقع مختلف تماماً. فعلى العكس مما يبدو مرجحاً في نهاية القرن العشرين، فإننا نشهد الآن تكاثر الدكتاتوريات والأنظمة الاستبدادية.

و السؤال الأول هو معرفة لماذا يمتنع الناس بشكل متزايد عن التصويت على نطاق واسع، حتى داخل الديمقراطيات الليبرالية أو يصوتون لتجار السياسة الذين، على المدى الطويل إلى حد ما، يزيلون الضمانات الديمقراطية ويصادرون سلطة الشعب الذي يزعمون أنهم يتحدثون باسمه؟

لماذا؟ من الممكن عزل عدة سلاسل من السببية مترابطة بشكل واضح. إن الأكثر جوهرية هو الهيمنة العالمية للنيلولبرالية والرأسمالية الربعية المضاربة. إنها تولد نوعاً من المجتمع الممكن وصفه بأنه "شمولي معكوس" (أو "انقساموي" ²³ parcellitarisme)؛ حيث ضحت المجتمعات الشمولية بالأفراد من أجل الجماعة، ومن أجل العرق، ومن أجل الدولة، ومن أجل الحزب؛ فإن مجتمعاتنا الشمولية تسير في الاتجاه المعاكس من أجل جعل كل ما هو نظام الجماعة يختفي مع كل أشكال التضامن لصالح المستهلكين وحدهم. وفي ظل قانون التسارع الدائم والدمار المتزايد الشدة، فإنها تؤدي إلى زعر ثلاثي: زعر اقتصادي، مرتبط بالتدهور المستمر في مستوى المعيشة والظروف المعيشية للأغلبية (على الأقل في البلدان المتقدمة سابقاً)، و/أو زعر

²³ يعرف آلان كايي الانقساموية بأنها "الحركة الدائمة التي تميل إلى تفسخ كل شيء، كل موضوع جماعي، مؤسسات أو منظمات، كل فرد، كل معرفة، كل قوة، كل تراب أو كل حيز من الزمن، الخ.؛ إلى أقسام، مسلماً بأن هذا التفتت جيد في حد ذاته دون الاهتمام مسبقاً بشأن العلاقة المرغوبة بين الأقسام المحزرة هكذا". انظر مقالته:

Alain Caillé, Du parcellitarisme. La Revue Lacanienne, 2008/2 n° 2, éd. érès, France. <https://shs.cairn.info/revue-la-revue-lacanienne-2008-2-page-13?lang=fr> [ه.م.]

الإيكولوجي (الذي يحرض على إنكار حقيقة تغير المناخ)، والذعر الهوياتي. فلا أحد يعرف ما هي القيمة ولا من له قيمة، ولا من الذي من المرجح أن يدركها، باستثناء السوق.

إن ما يسمى بالأحزاب اليسارية أو التقدمية لا تعرف كيف تجيب عن هذا الذعر [في مختلف تجلياته] لأنه منتشر على نطاق عالمي، في حين تقتصر الصراعات الانتخابية على نطاق محلي أو وطني عاجزة بشكل متزايد عن السيطرة على الترابطات العالمية.

وأمام هذا الفشل الذي أصاب التقدمية، وفشل كل القوى وكل النخب القائمة، يقدم الاستبداد نفسه باعتباره تجسيدا لنوع من اليسار المفترض - تقدمية معكوسة -، والتي تتحدث أكثر وأفضل منه نيابة عن الشعب. فهو يوفرطمأنينة هوياتية من خلال الادعاء بإعادة اندماج المجتمع الذي دمرته النيوليبرالية في الوحدة المفقودة للأمة أو الإمبراطورية أو العرق أو الدين.

ومع وصولها إلى السلطة، في مجتمعات لا تزال ديمقراطية، بفضل السيطرة التي تمارس على الشبكات الاجتماعية وعلى إنتاج المعلومات، يميل الاستبداد إلى التحول إلى تكنو-فاشية²⁴. وباسم ديمقراطية رقمية زائفة مباشرة تمنح كل واحد الوهم بأنه قادر على التعبير بكل حرية والقدرة على الانتصار لأي رأي حقود، مما يجعلها تهدف إلى تدمير جميع المؤسسات القائمة. فبمجرد نزع الشرعية عن الهيئات التي ضمنت للنظام الديمقراطي استدامته وحيويته، - العدالة، والمدرسة، والجامعات، والصحة العامة، والصحافة الحرة، والجمعيات، والنقابات، والمنظمات المتعادلة التمثيل، وما إلى ذلك - لن تستمر أبدا، كما هو الحال في شمولية الأمس، لأنه قانون الحركة الدائمة. ويمكن للمجتمع عندئذ أن يأخذ أي اتجاه وفقا لأهواء المستبد وفرص الاستثمار.

²⁴ تعرف المؤرخة اليابانية جانيس ميمورا Janis Mimura التكنو-فاشية le techno-fascisme - والتي ابتدعت هذا المفهوم - بأنه استبداد يمارسه التكنوقراط les technocrates في إطار نظام سياسي ناتج عن انصهار بين السلطة التكنولوجية للدولة والمقاومات المتحكمة في السوق الذي يعتبر التكنولوجيا محرك التقدم البشري. [ه.م.]

وهناك سبب آخر لتراجع المثال الديمقراطي، يعود إلى غموضه/التباسه. نعتقد جميعاً أننا نعرف عموماً نتحدث عندما نتحدث عن الديمقراطية، ولكن لا شيء أقل يقيناً. إننا نفكر إلى حد ما في الصيغة الشهيرة: «حكم الشعب، من قبل الشعب، من أجل الشعب»، والدعوة إلى الحرية والمساواة. ولكن، من المرجح أن يتلقى كلٌّ من هذه المكونات تفسيرات متعارضة وضارة. وهذا هو الحال، على سبيل المثال، إذا تم تقليص "الشعب" إلى جزء صغير من السكان أو فقط إلى أولئك الذين هم في الأسفل مقابل أولئك الذين هم في الأعلى. تقول الأنظمة الاستبدادية إنها تتصرف نيابة عنهم في الأسفل، ولكن فقط أولئك الذين هم في الأسفل ممن ينتمون إلى نفس العرق أو الدين أو الإيديولوجية. إنهم يجعلون من ليسوا كذلك كبش فداء. وبالمثل، يمكن للمرء أن يعترف بالحرية الجماعية، وسيادة الشعب مع التضحية من أجل هذا بأي شكل من أشكال التعددية؛ أو على العكس من ذلك، لا يضع في اعتباره سوى حرية الأفراد الذين يعتقد أن لديهم كل الحقوق ولا واجبات عليهم الوفاء بها للجماعة.

أما فيما يتعلق بالمساواة، فقد تغيرت تمثيليتها بشكل عميق منذ ثلاثة أو أربعة عقود. إن ما كنا نسمعه إلى حد الآن، كان في المقام الأول المساواة في الوضعيات (الدخل والثروة)، *مساواة النظراء*. ومنذ أن أصبحت النيوليبرالية، التي تقدر قبل كل شيء الإثراء الشخصي، مهيمنة على المستوى العالمي، تحول المثل الأعلى لإعادة توزيع مساواة المواقع إلى مثال للمساواة في الفرص. وهذا يفترض أن الجميع لهم الحق في الوصول إلى قمة الثروة، والحظوة، والسلطة. يتعلق الأمر بمساواة المختلفين في تامين لا اختلافهم. وهو هدف غير قابل للتحقيق بالطبع إلا بالنسبة لعدد قليل جداً.

لهذا، فإن معركة العقود الأخيرة الكبرى، والتي تتفجر كل يوم، هي المعركة من أجل الاعتراف بالمساواة في القيمة والمساواة في الكرامة للجميع نساء ورجالاً. معركة من أجل المساواة بين الأفراد، والشعوب أو الثقافات، والتي هي في نفس الآن معركة من أجل المساواة في الوضعيات، ومساواة النظراء، ومعركة باسم اختلافهم. إنها معركة الشعوب التي كانت مستعمرة سابقاً (ومعركة ثقافتها أو معركة دينها) التي لا تزال تابعة

وضحية للعنصرية والاحتقار؛ إنها معركة النساء؛ إنها معركة الجنسانيات المحظورة اجتماعيا؛ إنها معركة المدافعين عن الحيّ [= الكائنات الحية] والطبيعة.

كل هذه المساعي من أجل المساواة والاعتراف هي التعبير الحقيقي عن الدينامية الديمقراطية، وهي، في هذا الصدد، مشروعة تماما. لكن هذه المساعي لا فرص لها لأن تكلل بالنجاح، أولا وقبل كل شيء، إلا إذا لم تدخل في صراع مع بعضها البعض (كما نرى على سبيل المثال مع معارضة نسويات الجنوب لنسويات الشمال / وهذا يعيدنا إلى النقاش الذي أثاره سؤال "هل يمكن للتغيير أن يتحقق مع إهمال/تجاهل فئة اجتماعية بالنظر للصراعات الطبقية. إنها فكرة تتطلب نقاشا بين النظراء ولكن أيضا مع الفئة المعنية. وهل يمكننا إبراز هذا النقاش بين الحكماء المختارين من خلال تمثيل وتمثيلية متكافئتين). و، إذا لم يفاجئوا علاوة على ذلك مجموعة كاملة من العادات الراسخة منذ فترة طويلة ومشاركة بين غالبية كبيرة من ساكنة بلد ما. إن الخطر في هذه الحالة فعلا هو إثارة رد فعل عنيف (*backlash*) من شأنه أن يؤدي إلى انقلاب الدينامية الديمقراطية ضد نفسها.

و أحد الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها هو أن المثل الديمقراطي هو في نفس الآن أكثر تعقيدا وهشاشة مما يمكننا اعتقاده حتى وقت قريب. إن تحقيقه يفترض نوعا من التوازن بين انفتاح الشعب وانغلاقه، وبين الحرية الفردية والجماعية، وبين المساواة الرمزية والمساواة الحقيقية، والمساواة في الوضعيات والمساواة في الفرص. إنه من الصعب للغاية الحفاظ على الصراعات من أجل الاعتراف وجعلها تزدهر، وهي تتأجج من الآن فصاعدا على المستوى العالمي، في جميع البلدان، وبين جميع البلدان وفي جميع المجالات.

في ظل هذه الفوضى الهوياتية العامة، إن البوصلة الوحيدة التي يمكننا، بل ويجب علينا، الحفاظ عليها بأي ثمن، هي المعرفة واحترام الحقائق الواقعية. فجوهر الديمقراطية هو قبول اختلاف الآراء حول نفس الواقع. وإذا لم يكن من المسموح بذلك، فالاتفاق الأدنى على واقعية هذا الواقع، لأنه لا يمكن تصور أي مداولة

مشتركة. فالمعارضة البناء تتحول إلى صراع هدام، لن ينتصر فيه في النهاية إلا المستبد عبر فرض "حقيقته البديلة".

وتلعب الشبكات الاجتماعية دورًا بارزًا في محو أي واقع مشترك. إنها تفاقم تشظي المجتمعات النيوليبرالية إلى متحدات أو مجموعات صغيرة منغلقة على نفسها، متجاهلة بعضها البعض أو كارهة لبعضها البعض. و نؤمن بما نريد الإيمان به، ونريد أن نؤمن بأننا أكثر قيمة من الآخرين، أكثر قيمة من المجموعات الأخرى، اجتماعيون أكثر من الأديان الأخرى، و من الدول الأخرى، إلخ. لذا، تعد الشبكات الاجتماعية أداة متميزة لانتصار المصالح التجارية، والإيديولوجية، والسياسية، أو الجيوستراتيجية. فالمهندسون المكلفون بتثمينها لا وازع لديهم في قول الشيء ونقيضه، حسب الجمهور الذي يخاطبونه. هناك حقائق بديلة بقدر عدد الجمهور.

وفي ظل هذه التلاعبات الفعالة للغاية، من المستحسن أن نكون حذرين بشأن الدور غير الاجتماعي الذي تلعبه الشاشات وألعاب الفيديو بين الشباب. فهي تؤدي إلى انخفاض المستوى الفكري، وفقدان قدرات الانتباه، وزيادة صعوبة الدخول في علاقات مع أشخاص حقيقيين. ولكل هذه الأسباب، ينصح بعدم تعريض الشباب للشاشات قبل سن السادسة، وحظر الهواتف الذكية في المدارس والكلية والمدارس الثانوية. فقد أدى ظهور الهواتف الذكية سنة 2010 إلى زيادة الأمراض العقلية بنسبة تتراوح بين 50% و100% وتفشي نوبات الاكتئاب بين المراهقين (أكثر من 145% بين الفتيات الصغيرات، و121% بين الأولاد. وارتفع معدل الانتحار بين الأولاد بنسبة 91% وبين الفتيات بنسبة 167%. ولا ينبغي السماح بالوصول إلى الشبكات الاجتماعية قبل سن السادسة عشرة (وهذا هو الحال في أستراليا).

ولكن ليس الشباب وحدهم هم الذين يجدون أنفسهم خاضعين لديكتاتورية رأي أقرانهم. فإذا أرادوا الهروب من تأثير العلامات التجارية أو مهندسي الفوضى السياسية والإيديولوجية، فمن الأفضل للبالغين أيضًا أن يستخدموا الشبكات الاجتماعية بأقل قدر ممكن.

إن الفكرة السائدة الآن في الغرب هي أن الوجود في دولة ديمقراطية، يعني أن يكون لدينا الحق في أن نفعل فؤمن بكل ما نريد، بما في ذلك السخافات، التي يحظر منعها. فلا يمكن لأي ديمقراطية أن تقاوم مثل هذا اليقين.

ومن الأهمية بمكان أيضا إنشاء وكالات عامة، مستقلة عن أي سلطة، ذات سلطة لا تقبل الجدل، مسؤولة عن بناء وبتّ البيانات الأكثر وثوقية قدر الإمكان بشأن الوقائع الاقتصادية، والاجتماعية، والطبية، والمناخية، وما إلى ذلك. وبنفس القدر، من الضروري أن نجعل الاختلافات في الطريقة أو الاستنتاجات بين الخبراء الذين سيكونون أعضاء بارزة ومفهومة.

وعلى التربية المدنية أن تكوّن على الاستخدام السليم للشبكات وعلى فن التمييز بين الآراء المعقولة والتسممات الرقمية.

٧. التحديات الجيواستراتيجية

لم تكن مخاطر الصراعات الكبرى الإقليمية أو القارية أو العالمية مرتفعة إلى هذا الحد منذ الحرب العالمية الثانية. فالتنافس الاقتصادي بين الدول يزداد دوماً حدة، ويتفاقم جرّاء الندرة المتسارعة للأراضي الزراعية، والمياه، والنفط، والغاز، والمعادن بما فيها الثمينة منها، وغيرها.

إلى جانب كل هذه العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والإيكولوجية، يجب أن نضيف تنامي عدم الاستقرار في العالم منذ أن أصبح متعدد الأقطاب، ولم تعد أي دولة قادرة على تحقيق السلام بفرض قوانينها. لم يعد هناك شرطي عالمي. فلا الأمم المتحدة ولا الولايات المتحدة ولا الصين قادرة على أداء هذا الدور. لا توجد سوى قوى إقليمية تقوم بدور الشرطة، بقوانين غير مؤكدة ومتقلبة، وفي صراع فيما بينها.

كل هذا معروف جيداً. ما ينقصنا لفهم حجم المشكلة التي تواجهنا تماماً هو إدراك أهمية الصراعات من أجل الاعتراف، ليس فقط داخل البلدان ولكن أيضاً فيما بينها. لقد بلغت الآن حداً من الضراوة بحيث يبدو أنها تعمل أكثر فأكثر بمفردها، وبطريقة مستقلة إلى حد كبير عن العوامل الاقتصادية. فالكراهية بين المجتمعات والثقافات المختلفة، وحتى داخل هذه المجتمعات والثقافات، تتزايد.

تظهر الحرب التجارية التي أعلنتها الإدارة الأمريكية الحالية على العالم أجمع، وخاصةً ضد الصين، إلى أي مدى لا يمكن فصل رهانات الخطوة عن التحديات الاقتصادية بل ويمكن أن تكون أقوى من الأولى.

فلأكثر من ثلاثة قرون، هيمن الغرب على العالم أجمع. رأى نفسه، ووجدها، مرغوبة ومحسودة. فالغرب هو من وزع الاعتراف. لقد قاست جميع شعوب الأرض قيمة وجودها بمقياس الغرب وما جلبه لها. ومع ذلك، فإن الاعتراف الذي منحه لهم غالباً

ما اتخذ لون الازدراء والعنصرية. إن هيمنة الغرب هذه هي اليوم موضع نزاع وتهديد من جميع الجهات. فالإمبراطوريات القديمة، التي كانت مطمئنة ذات يوم إلى قيمتها وقوتها، أذلها الغرب واستهزأ بها، وبدأت ترفع رأسها. فالصين، أولاً وقبل كل شيء، بالطبع، وهي الأقرب إلى الوصول إلى القوة الفائقة التكنولوجية، والاقتصادية، والعسكرية؛ وروسيا، التي تسعى بكل ما تملك لاستعادة ما يمكن من بقايا إمبراطوريتها المفقودة، بدءاً من أوكرانيا؛ وتركيا، التي لم تنس سيطرتها على جزء كبير من العالم الإسلامي. والهند أيضاً. إلخ. جميعها تتجه نحو التقارب في استيائها من الغرب الذي هزمها واحتقرها طويلاً وفي هذا السياق، يبدو ما يسمى "الصراع الإسرائيلي الفلسطيني" بمثابة نتاج أو بلورة للعديد من الصراعات التي تمزق العالم بين الشمال والجنوب العالميين، بين الديمقراطية الغربية ومنافستها. بين ديمقراطية أصبحت مختلة ومقاومة ذات طابع إبادي. ناهيك عن الديمقراطيات المضطربة، التي يطمح بعضها إلى فاشية جديدة تقوم على شكل من الوحشية السياسية.

في البلدان الغربية، بقدر ما كانت تتآكل هيمنتها على بقية العالم، كانت الثقة في النخب الحاكمة تتضاءل. ومستوى المعيشة يتدهور فيها، والهويات تتزعزع. وكل التراتيبات والهيمنات وجدت نفسها موضع نزاع، سواء ما تعلق بالقادة السياسيين أو الثقافيين، أو الرجال على النساء، أو الأديان المهيمنة على الأديان المهمشة، أو الأشكال الجنسية السائدة على الأشكال الجنسية المهيمن عليها، أو هيمنة المعرفة الشرعية على المعارف غير الشرعية أو أنواع الجهل. هذا الانقلاب في جميع القيم يثير ضمناً وفي بقية العالم نوعاً من الرعب الذي يدفع إلى الاتكاء على القيم التقليدية.

هذا النقد المزدوج²⁵، نقد هيمنة الغرب على بقية العالم، وبشكل أعم، نقد التراتيبات المؤسسية، هو نقد مشروع وضروري. فهو يسمح للشعوب المهانة باستعادة كبريائها من خلال تأكيد قيمتها الخاصة. ولكن هناك حدود لا يجب تجاوزها. إن انتقاد الغرب مشروع وضروري طالما أنه لا يخدم في الواقع تعزيز سلطة الديكتاتوريات العسكرية أو البوليسية وتدمير المثل الديمقراطية. وعلى كل حال، فمع وصول الإدارة

²⁵ للمزيد من الاطلاع على مقارنة النقد المزدوج، المرجو الاطلاع على كتاب: عبد الكبير الخطيبي، النقد المزدوج. منشورات عكاظ، الرباط، فبراير 2000. [ه.م.]

الأمريكية الجديدة إلى السلطة وتعاطفها مع روسيا، أصبحت الخطوط الفاصلة بين الجنوب والشمال، بين الشرق والغرب، غير واضحة.

على الرغم من عدم اليقين، ليس لدينا أي مثال أعلى سوى المثل الأعلى الديمقراطي واحترام العدالة والتعددية والفكر وحقوق الإنسان وإذا كان الغرب قابلاً للنقد، فليس لأنه ابتكر المثل الأعلى الديمقراطي الحديث بل لأنه لم يحترمه واستخدمه كذريعة لسيطرته الأمبريالية (والعنصرية) على بقية العالم. فالجنوب محق في إدانته لنفاق الغرب وسياسته المزدوجة. فمن تتم إدانته على انتهاكاته ومن لا تتم إدانته؟ لكن الاستبداد الشرس ليس بديلاً لعلاج هذه الآفات بل على العكس تماماً إن السؤال الأساسي اليوم، هو كيف يمكن بث روح جديدة في المشروع الديمقراطي في عالم ومجتمعات تختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه في القرنين التاسع عشر والعشرين.

وينطبق التشخيص نفسه على الدولة-الأمة l'État-nation. فقد أظهرت أزمة كوفيد أن الاستجابة كانت أكثر فاعلية على مستوى الدولة-الأمة. وبالمثل، كان رد فعل المواطنين هو اللجوء بشكل غريزي إلى حكوماتهم. فالدولة-الأمة توفر حكمة *gouvernance* فعالة، عندما تكون في أفضل حالاتها، لأنها متجذرة.

ويكمن المشكل في كيفية التنسيق الأفضل فيما بين الدول-الأمم، ليس فقط في أزمات مثل أزمة كوفيد، ولكن بشكل عام. يتعلق الأمر بالحد من مخاطر النزاعات بين كيانات تزداد قومية. فهناك مشكلة أخرى تتمثل في إيجاد شكل من أشكال الوحدة في مجتمعات تزداد تعدداً عرقياً وثقافياً وبالتالي، فإن التهديد يأتي من الداخل والخارج على حد سواء. ومع ذلك، لا تزال الدولة-الأمة ضرورية لمواجهة المشاكل العالمية مثل تغير المناخ وتدهور الغلاف الحيوي *la biosphère*. يجب إصلاح نموذج الدولة-الأمة، لكنه يبقى اليوم المؤسسة الأكثر فعالية لأعمال مبادئ الإنسانية المشتركة والطبيعية المشتركة.

إن مشروع بناء نظام عالمي سلمي (مشروع عصبة الأمم ثم الأمم المتحدة) بمنح كل دولة، من حيث المبدأ، وزناً متساوياً، يبدو وهمياً إلى حد كبير، إذ لا يتجاوز عدد

سكان بعضها بضع عشرات الآلاف من المواطنين، بينما يبلغ عدد سكان بعضها الآخر مئات الملايين.

لطالما حظيت الإمبراطوريات بميزة عظيمة في ضمان سلام نسبي على مساحات شاسعة، من خلال احترام تنوع الثقافات أو الأدب²⁶ المهيمن عليها، طالما أنها لم تشكل تحدياً لهيمنة الإمبراطور وحاشيته. لكن، من غير المرجح أن تفرض أي دولة اليوم هيمنتها على الكوكب بأسره. لن نتمكن بالتأكيد من العيش "متحدين جميعاً تحت سماء واحدة" (تيانشيا²⁶، *Tianxia*، عبارة من الإمبراطورية الصينية). لا شيء يوحي بميلاد وشيك لدولة عالمية (على افتراض أنه مرغوب فيها). إن محاولة أوروبا الجريئة لاختراع واقع سياسي جديد، مابعد-إمبريالي ومابعد-وطني postnational، عبر التسامح والوعود، لا مثيل له تاريخياً حتى اليوم، تعتبر نجاحاً هشاً وغير مكتمل. لذلك، ليس من الواضح ما إذا كان يمكن تعميمه. حتى اليوم، ولا تزال أوروبا ضعيفة سياسياً وعسكرياً عاجزة عن التأثير على الساحة العالمية. كما تشكل لها غزو أوكرانيا والانعزالية الأمريكية الجديدة تحدياً قد يسمح لها بالتقدم.

ما العمل إذا؟ من الواضح أنه لا توجد حالياً إجابة بسيطة ومرضية على هذا السؤال. وإلى أن توجد، لن يتمكن العالم من العيش بسلام. تكمن الصعوبة الرئيسية في استعادة الدول-الأمم -وهي الوحيدة القادرة حالياً على تمكين الشعوب من اختيار مصيرها - القدرة على مقاومة قانون الأسواق، مع تجنب وقوعها في فخ القومية والكراهية والطموح إلى السيطرة المطلقة التي تغدي الصراعات العالمية.

في الوقت الراهن، تجد الدول نفسها ممزقة بين اتجاهين متزايدتي القوة، متعارضتين ظاهرياً لكنهما في الواقع متكاملتان. فمن ناحية، ونظراً لخضوعها لقانون الأسواق المالية، فهي ليست عاجزة فقط عن فرض ضرائب على الرأسمال، ولو بشكل متواضع بل لاجتذابه، وعليها أيضاً إنشاء مناطق اقتصادية خاصة متعددة داخل أراضيها أو في المناطق الحدودية. مناطق لا تطبق فيها المعايير الاجتماعية والبيئية،

²⁶ إنه مفهوم صيني تقليدي (天下) يعني "كل شيء تحت السماء"، تاريخياً، تطور مصطلح "العالم المعروف" ليشمل رؤية للعدالة العالمية، والعالمية الثقافية، والنظام العالمي الموحد، المتجذر في الأخلاق الكونفوشيوسية. وقد تم تفسيره على أنه مفهوم ثقافي وسياسي في نفس الوقت، ويعمل كإطار أخلاقي للحكم، وأساس النظام الإمبراطوري الصيني، والرؤية الحديثة للتعاون العالمي الذي يتحدى الحدود الوطنية التقليدية. [ه.م.]

وحيث تتلاشى الضرائب. على هذا الأساس، يستحيل الحفاظ على مجتمع سياسي مستوحى من مبادئ الإنسانية المشتركة والاجتماعية المشتركة.

من ناحية أخرى، يبدو أن الدول تقوّي نفسها بالتحول إلى رأسماليات وطنية²⁷ national-capitalismes استبدادية، أكثر فأكثر تطرفاً ومعاداة للديمقراطية، مشوبة بالعنصرية والشوفينية. في الواقع، هما وجهان لعملة واحدة، يغذي كل منهما الآخر. ويدفع تشرذم هذه الدول وإضعافها الموضوعي إلى البحث عن قوة وهمية أو إظهارها. ولكن كلما زادت رغبتها في جعل هذه القوة فعالة، ازدادت الحاجة إلى التعامل مع مراوغة تدفقات رأس المال. مراوغة لا يمكنها إلا أن تعارضها باستهزام القوة ووهمها. وفي انتظار إيجاد التوازن الصحيح بين الدولة-الأمة أو صيغة ما بعد الدولة-الوطنية، فلا حل سوى القول بأن الحدود القائمة حالياً يمنع مسها من حيث المبدأ (وهو ما يدين، على سبيل المثال، غزو روسيا لأوكرانيا، وغزو رواندا لجزء من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأذربيجان لأرمينيا، أو خطط ضم غزة أو الضفة الغربية من قبل دولة إسرائيل)، ولكن من ناحية أخرى، فإن الحاكمين الرسميين ملزمين تماماً باحترام أقلياتهم وضممان ظروف البقاء المادي والهوياتي لكل الذين هم تحت سلطتهم. عندها، سيتم حل جزء كبير من المشاكل المرتبطة بالهجرات.

²⁷ إنه نموذج تعطي فيه الدول الأولوية لمصالحها الاقتصادية الوطنية على التكامل العالمي. وهذا النموذج لا يرفض الرأسمالية بل يعيد توجيهها نحو الأولويات السيادية. وتدعم الحكومات الإنتاج المحلي، وتنقل الصناعات الاستراتيجية، وتستخدم أدوات مثل التعريفات الجمركية والإعانات لضمان الاكتفاء الذاتي الاقتصادي. وأصبحت قطاعات مثل الدفاع والطاقة والبنية التحتية الرقمية ركائز للسيادة. كما تعارض الرأسمالية الوطنية الرأسمالية المعولمة، التي أعطت الأولوية لسلاسل التوريد المتعددة الجنسيات والأسواق المفتوحة التي تنظمها مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية أو صندوق النقد الدولي. ويعكس هذا التغيير رؤية: حيث الاستقلال الاقتصادي ضروري للأمن الوطني. [ه. م.]

خاتمة. نحو برلمان مواطن عالمي

جميع البشر مدفوعون بمطلب هائل للاعتراف والعدالة. وسيكون من المستحيل مواجهة التحديات التي تنتظرنا، وبناء عالم صالح للعيش يتيح حياة كريمة، دون الاستجابة لها. ومن المستحيل مقاومة الإبادة الإيكولوجية²⁸ l'écocide المستمرة وانتشار الديكتاتوريات الاستبدادية دون جعل إنسانية جديدة مستساغة ومرغوبة، مهتمة بالطبيعة وواعية بهشاشتها (ولاسيما في مواجهة الذكاء الاصطناعي). فلا دولة في العالم، ولا أي من المنظمات الدولية القائمة، تتمتع بالقوة الكافية لفرض معيار موحد للعدالة الكونية. ومع ذلك، لن يفرض هذا الطموح إلى العدالة على الحكومات والنخب إلا إذا وجد تعبيراً كونياً، وإذا أصبح واقعا مشتركا.

لهذا، من الضروري أن تصاغ هذه التطلعات بشكل مشترك من قبل جميع الحركات الاجتماعية التي تطمح إلى بناء عالم ما بعد النيوليبرالية، وما بعد الأمبريالية، وما بعد نزعة النمو post-croissantiste؛ وأن يتم أيضا توضيحها وتركيبها من قبل أعلى السلطات الأخلاقية، والفكرية والعلمية والدينية في عصرنا. ويعود إليهم، بالتعاون مع هذه الحركات الاجتماعية، تحديد ما يحق لكل منا أن يأمل فيه، وما يجب أن نتجنبه. وهكذا، سيصوغون طريقة جديدة للتفكير في العالم.

كتب هذا البيان العشروي الجديد على أمل أن يكون أساسا للنقاش، ونقطة انطلاق محتملة لمناظرات بين الحركات الاجتماعية، ولإعلان رسمي للترابط العام الذي سيكون من واجب هذه السلطات العليا، من الشمال والجنوب والشرق والغرب، تطويره والإعلان عنه معا. وقد سعى البيان إلى مراعاة التنوع التاريخي والجغرافي

²⁸ مصطلح يشمل الأضرار الجسيمة والدائمة التي تلحق بالبيئة من خلال الأنشطة البشرية مثل التلوث، وتدمير التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وإزالة الغابات، والاستغلال المنجمي، الخ. لا يوجد حتى الآن تعريف قانوني متفق عليه حقاً للمصطلح، ولكن يعتقد أنه يمكن التحدث عن الإبادة الإيكولوجية عندما تكون عواقب الضرر البيئي غير قابلة للإصلاح، وتؤثر على النظم البيئية وأنواع الحيوانات والنباتات، و / أو المجتمعات البشرية التي تعتمد عليه. [ه.م.]

لثقافات قدر الإمكان. تنوع يجب احترامه والتغلب عليه لأن الترابط بينها، بين جميع مناطق العالم، أصبح الآن كلياً. إما أن ننجو معا أو نهلك معا. لا يمكن أن يكون هناك عالم مسالم ومزدهر ومرغوب فيه؛ حيث يعيش جزء صغير فقط من السكان حياة كريمة بينما يكافح الباقون من أجل البقاء دون أمل في تحقيق الكرامة.

إن اجتماع هذه السلطات الأخلاقية الرفيعة، الذي نتعهد بمحاولة إطلاقه مع الآخرين، سيكون مقدمة لإطلاق برلمان عالمي مواطن *Parlement citoyen mondial*. ولن يتحقق هذا البرلمان إلا بتعبئة جميع الشبكات الدولية المعنية بالصالح العام للبشرية. وسيكون من مسؤوليتها تعيين أعضاء البرلمان المواطنين العالمي بسحب عدد معين بالقرعة، بحيث يكون أي إنسان راغب مؤهلاً للاختيار. وانطلاقاً من عملية الصعودية-النزولية (من الأسفل إلى الأعلى ومن الأعلى إلى الأسفل)، سيتألف من جمعية عامة، ومجلس حكماء، ولجنة خبراء، وسيجسد هذا البرلمان الضمير العالمي للإنسانية. وسيمثل البوصلة التي نحتاجها بشدة.

ولكن كيف يمكن أن يحدث كل هذا؟ لا يكفي أن نقول إن هذا سيكون جيداً، ولا حتى ضرورياً. يجب أيضاً أن توجد قوى فردية وجماعية، تدرك خطورة الرهانات، وتكون مستعدة للقتال من أجل تحقيق هذا العالم الجديد. لنأمل أن يدرك الموجودون بالفعل أن هدفهم الأول، في نفس الوقت الذي يهدفون فيه إلى مكافحة ظاهرة الاحتباس الحراري، ينبغي أن يكون المساهمة في إلغاء الملاذات الضريبية، وفي مكافحة الفساد المستشري، وضد الهمجية والقسوة التي يبدو أنها ترتفع بلا هوادة. وإذا التزمت هذه القوى بحزم بهذه المعركة، فيمكننا أن نجد الأمل مرة أخرى. دعونا ننعشه بعض الشيء.

دعونا نحلم قليلاً (ولكن ليس كثيراً)

منذ أوائل خمسينيات القرن الحادي والعشرين، بدأت الأفكار والمقترحات التي تم الدفاع عنها هنا (والتي تم تعديلها واستكمالها من قبل الشبكات العديدة التي انضمت إلى المبادرة) تنتشر على نطاق واسع في الرأي العام العالمي. لقد أصبحت هذه

القضايا واضحة للغاية بالنسبة للأغلبية، لدرجة أن النخب والحكومات اضطرت شيئاً فشيئاً إلى الانضمام إليها. إن المسارات الكارثية التي بدا العالم محكوماً عليه بها بلا هوادة، قد انعكست أو تم تعديلها إلى حد كبير. وها نحن الآن في عام 2050.

إن تكاثر الجمعيات والمنظمات غير الحكومية يعزز الإبداع الديمقراطي الذي لم يسبق له مثيل، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الوطني أو الدولي. وتطبيق المعايير الاجتماعية والبيئية الصارمة يجعل من الممكن ربط نشاط المقاولات باحترام الصالح العام. هناك في كل مكان، شكل من أشكال الرخاء دون نمو، وذلك بفضل الشركات التي تدعي أنها جزء من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والبيئي على وجه الخصوص.

لقد سمح الانخفاض الجذري في التفاوتات بنهضة في الخدمات العامة وما هو مشترك. في كل مكان، يتمتع الجميع بحق فعلي في التربية، والصحة، والعدالة، والأمن. وبفضل ضمان الحصول على الحد الأدنى من الدخل، لم يختف الفقر (هل يمكن أن يختفي على الإطلاق؟) ولكن لم يعد أحد محكوماً عليه بالبؤس.

وخلافاً لكل التوقعات، وبسبب هذا الحد من السخونة الاقتصادية المفرطة على وجه التحديد، فقد تم احترام أهداف اتفاق باريس تقريبا ولم يتجاوز الاحتباس الحراري درجتين مئويتين، ولن يرتفع بعد الآن.

إن البلدان التي كنا نظن أنها ستصبح غير قابلة للعيش، أثبتت أنها عادت صالحة تماماً من جديد.

و العلاقات بين النساء والرجال، بين الجنسين أو بين الأنواع المختلفة، أصبحت الآن سلمية. فالجميع يدركون قيمة كلٍّ منهم، متجاوزين كل اختلاف أو تشابه ممكن بينهم، ويقدرّون بعضهم البعض ويستمتعون بتواطؤهم.

وبالمثل، الذكورية والعنصرية في طريقهما للاندثار.

والآن، أصبحت النزاعات الكبرى بين الدول، والتي هددت السلام العالمي، تحلّ بفضل التحكيمات التي يجريها البرلمان المواطني العالمي، والذي لا أحد يخمن في تحدي سلطته.

من الواضح أن هذه الرؤية لمجتمع مسالم تستدعي عالماً خيالياً، طوباوية لكنها طوباوية ملموسة. لا شيء مما توحى به غير قابل للتحقيق. إن الهدف من هذا البيان هو رسم مسار عملي للانتقال من المرغوب فيه إلى الممكن، ثم من الممكن إلى الواقع. يجب أن يكون التحول جذرياً، ومع ذلك، إذا أردنا أن نرسم العالم الذي ننشده، فيجب أن يكون أيضاً لطيفاً، لأن البربرية لا تحارب بالبربرية. لطيفة وجذرية، تحويلية وتطورية، ديمقراطية وبانية.

علينا أن نغير المجتمع، والثقافة، والاقتصاد، والسياسة، وأنفسنا في آن واحد. فلنبداً بأنفسنا ونبني معاً، في ثنايا النظام، مجتمعات متألّفة، ومجتمعات بديلة، واقتصادات تضامنية، وثقافات تحررية، وديمقراطيات تشاركية.

نعم، يمكننا ذلك *Yes we can*. فإذا وحدنا أفكارنا ومثلنا، ونقاط قوتنا ونقاط ضعفنا، وآمالنا ومخاوفنا في مشروع جذري، تحويلي، واستباقي، سنمتلك القدرة على تغيير العالم. ولجعل هذا التغيير ممكناً وتحقيق العالم المثالي الذي رسمناه، يجب أن نبدأ هنا والآن. إذا أردنا الماضي قدماً نحو عام 2050، فمن الملح أن نتفق، مع أكبر عدد ممكن من الشبكات والمنظمات، على المقترحات المطروحة هنا أو على المقترحات البديلة. لا شيء منها غير واقعي. جميعاً، سيعملون على تشكيل التغيير النسقي الذي نأمل أن نرى وقوعه في هذا العالم.